الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية:الحقوق و العلوم السياسية
ميدان: الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية
شعبة: العلوم السياسية
رقم : 02479878
تخصص: إدارة و حكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
إعداد الطالبة : عفاف لعلاوي
تحت عنوان :

دور المجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

(2001 -2017)

لجنة المناقشة :

الأستاذ : خالد توازي ..... رئيسا
الأستاذ : عبد الله زوبيري ..... مشرفا و مقررا
الأستاذ: مصطفى عبدو ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2017 – 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و تـقـديـر

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذا البحث و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور **عبد الله زوبيري** على نصائحه و توجيهاته و تشجيعاته .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل لما قدموه من توجيهات و انتقادات على رأسهم أعضاء لجنة المناقشة الدكتور **خالد توازي** , و الدكتور **مصطفى عبدو** , كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة **ليندة بوعنان** , و الدكتور **عيسى لعلاوي** لمساهمتهم في إثراء هدا البحث .

الإهداء . . . .

إلى والدي حفظهما الله ..

إلى زوجي رفيق دربي...

إلى أبنائي الأعزاء أنس , براء , عادل ....

إلى كل المناضلين من أجل حماية البيئة.....

مقدمة

لقد شاع في أدبيات العلوم الاجتماعية في تسعينيات القرن العشرين بعد انهيار المعسكر الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة استعمال واسع لمصطلح المجتمع المدني و ما يلعبه هذا الأخير في حياة الفرد و المجتمع , و مع التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي نتاج الانحرافات البيئية و ما تشكله من خطر وشيك يهدد حياة البشرية جراء عدم احترام البيئة , مما أصبح ذلك عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .

إن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بحماية البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة تعكس الدور الفاعل و المكمل لدور الدولة في مواجهة التحديات البيئية , حيث أن الجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية كبيرة للبيئة في إطار الاهتمام العالمي من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة , و يظهر ذلك من خلال مؤسساتها و تشريعاتها التي تندرج ضمن هذا المجال .

أهمية الدراسة :

إن دراسة دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة له أهمية كبيرة و التي تبرز من خلال ما يلي :

- ✓ الدور الريادي الذي يمكن للمجتمع المدني أداءه في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أنه أقرب هيئة من الفرد و المجتمع .
- ✓ تحديد مسؤوليات المجتمع المدني في ظل التشريعات و القوانين المتعلقة بهذا الجانب .
- ✓ معرفة العلاقة التشاركية التي تربط المجتمع المدني بالفواعل الأخرى في إطار حماية البيئة مما يضمن لنا تحقيق التنمية المستدامة .
- ✓ الكشف عن المشكلات التي تواجه المجتمع المدني في أداء دوره و هذا من أجل إيجاد البدائل التي تساهم في فعاليته .
- ✓ مواجهة التحديات البيئية في إطار السعي العالمي و هذا ما يحقق لنا العمل وفق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد ساهمت جملة من الأسباب في اختياري لهذا الموضوع كمشروع بحث و دراسة و تتمثل في :

- ✓ مبررات شخصية المتمثلة في الاهتمام الشخصي بموضوع البيئة عامة و بمنظمات المجتمع المدني خاصة, و الرغبة في إيجاد مجتمع له روح المحافظة على البيئة.
- ✓ مبررات علمية باعتبار أن هذا الموضوع يتوافق مع الأوضاع الراهنة و شغله لحيز معرفي مهم , سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني , و هذا ما يدعو إلى التساؤل حول الدور الحقيقي الذي يمكن أن يحققه المجتمع المدني من خلال إيجاد الآليات لتفعيله في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , و كذا العمل على تشجيع روح التطوع داخل منظماته من أجل تحقيق الصالح العام بما يضمن لنا تطور مجتمعاتنا .

إشكالية الدراسة :

إن الحديث عن دور المجتمع المدني قي حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب منا البحث عن متغيرات الدراسة من أجل معرفة العلاقة التي تربط بينهما , و من ثم فإنه يمكن طرح **الإشكالية** التالية :

- ❖ هل يمكن للمجتمع المدني في الجزائر أن يفرض نفسه كفاعل أساسي في حماية البيئة و تحقيقًا للتنمية المستدامة ؟ .

و تندرج في خضم هذه الإشكالية عدة **تساؤلات فرعية** و المتمثلة فيما يلي :

- ❖ ما هي مضامين المتغيرات الثلاثة و المتمثلة في المجتمع المدني , حماية البيئة و التنمية المستدامة ؟.

❖ ما هو الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يحققه في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

من خلال طرح الإشكالية و التي اندرجت عنها تساؤلات فرعية , فإن الإجابة عنهما تتطلب طرح فرضيات و التي تستند عليها هذه الدراسة و التي تتمثل فيما يلي :

الفرضية الرئيسية :

❖ المجتمع المدني له دور فاعل في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرضيات الفرعية :

❖ كلما كان هناك مجتمع مدني فاعل كلما كانت هناك حماية للبيئة و من ثم تحقيق التنمية المستدامة .

❖ وجود تشريعات تساهم في فسح المجال للمجتمع المدني في حماية البيئة و هذا ما يؤكد على الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة

أهداف الدراسة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو السعي نحو إيجاد حل للإشكالية المطروحة و التأكيد على صحة الفرضيات المطروحة و هذا من أجل تحقيق الأهداف التالية :

✓ تحديد مفهوم المجتمع المدني و ضبط كل ما يتعلق به من خلال معرفة وقائعه الزمانية و المكانية .

✓ معرفة البيئة وأهم تحدياتها و علاقتها بالتنمية المستدامة

✓ إبراز الدور الحيوي للمجتمع المدني في الجزائر و ما يمكن أن يقوم به في إطار حماية البيئة و تحقيقا للتنمية المستدامة .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية و التأكيد من صحة الفرضيات من عدمها فإن ذلك يلزمنا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** و هذا من أجل وصف الظاهرة و تحديد أبعادها و مستوياتها و من ثم تحديد العلاقة بين المتغيرات بما يبرز لنا دور و فعالية المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , و كذلك الاعتماد على **المنهج التاريخي** نظرا لأهميته في معرفة التطور التاريخي للظاهرة محل الدراسة مند نشأتها و هذا بمراعاة التسلسل الزمني للأحداث بما يُمكننا من فهم الظاهرة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة :

في إطار إنجاز هذه الدراسة واجهت عدة صعوبات و التي أذكر منها :

- ✓ صعوبة منهجية في ضبط موضوع الدراسة نظرا لاتساع المضامين باختلاف الجوانب الفكرية .
- ✓ قلة المؤلفات التي تتناول موضوع البيئة في الجزائر وفق التشريعات المتعلقة بذلك خاصة في إطار الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني .
- ✓ قلة الإحصائيات و التقارير حول المتغيرات الثلاثة في الجزائر .

أدبيات الدراسة :

هناك مجموعة من الأدبيات التي تطرقت لهذا الموضوع بشكل جزئي في تناول أحد المتغيرات و من تلك الدراسات نجد :

الدراسة الأولى : دراسة **عبد السلام عبد اللاوي** حول **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية – دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج** – , الذي سعى من خلالها إلى إبراز مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها و الآلية المتبعة في ذلك .

الدراسة الثانية : دراسة **غنية ابرير** حول **دور المجتمع المني في صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر** – , و التي سعت من خلالها إلى إبراز الدور الحقيقي للمجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية كطرف غير رسمي .

الدراسة الثالثة : دراسة **عبد المالك حمايدي** حول **البيئة في الجزائر الوضعية و جهود الحماية** , و التي سعى من خلالها إلى الكشف عن الوضع البيئي الخطير في الجزائر و الحلول اللازمة لمواجهة ذلك .

إن جملة الدراسات السابقة تناولت جانبا من الموضوع , في حين أنني أسعى من خلال هذه الدراسة إلى الربط بين متغيرات ثلاثة و هذا من أجل إبراز الدور الذي يمكن للمجتمع المدني تحقيقه في إطار حماية البيئة و من أجل تنمية مستدامة .

الإطار الزماني و المكاني للدراسة :

إن طبيعة الموضوع الذي أنا بصدد دراسته تفرض عليا تحديد إطاره الزماني و المكاني و هذا نظرا لشساعته و اتساع مضامينه , حيث تم تحديد الجزائر كإطار مكاني للدراسة و هذا في خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2017 كإطار زماني .

أقسام الدراسة :

إن عنوان الدراسة الذي تمحور حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة دفعنا إلى تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين هما :

الفصل الأول : حيث تناولت فيه الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني كمتغير مستقل , و البيئة و التنمية المستدامة كمتغير تابع و معرفة واقع كل متغير في الجزائر باعتبارها محل للدراسة .

الفصل الثاني : حيث تطرقت فيه إلى المجتمع المدني و حمايته للبيئة في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة , و ذلك من خلال معرفة العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية المستدامة و من ثم تفعيل دور المجتمع المدني في إطار الشراكة مع الفواعل الأخرى .

الفصل الأول :

الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و البيئة و التنمية المستدامة

إن الشروع في دراسة أي ظاهرة اجتماعية يتطلب منا التعرض إلى المنطلقات النظرية التي تُمكننا من تناول الظاهرة المدروسة , و هذا من خلال الإحاطة الشاملة بالمتغيرات الزمانية و المكانية على اعتبار أن ذلك يساهم في محو الالتباس المحاط بالظاهرة محل الدراسة , لذا وَجب علينا من خلال بحثنا هذا التطرق إلى المتغيرات الأساسي التي تتضمن فحو هذا البحث و المتمثلة في المجتمع المدني كمتغير مستقل عن طريق ربطه بحماية البيئة و التنمية المستدامة كمتغيرات تابعة , و من خلال هذا الفصل نحاول فهم كل مصطلح على حِدا من خلال السيرورة التاريخية من جهة و التأصيل العلمي من جهة أخرى .

المبحث الأول :

المجتمع المدني بين جدل الماضي و الانبعاثة المعاصرة

إن الحديث عن المجتمع المدني يتطلب منا معرفته من خلال العودة إلى منابعه النظرية و العلمية بتتبع السيرورة التاريخية لهده الظاهرة , و هذا من خلال معرفة ظروف نشأته و تطوره حسب ما أجاد به المفكرون الغربيون , مرورا بمحاولة لتأصيل المفهوم في الفكر الإسلامي العربي وصولا للانبعاثة المعاصرة له , و أخيرا نتطرق إلى المجتمع المدني في الجزائر باعتبارها محل الدراسة .

المطلب الأول: المجتمع المدني في الفكر و الممارسة الغربية

المنطلقات التاريخية لنشأة المجتمع المدني : إن البحث عن مفهوم المجتمع المدني يتطلب منا مراجعة للفكر و الممارسة الغربية باعتبار أنها محطة تاريخية ساهمت في بلورة المفهوم و نشأته , إذ ترجع المنطلقات الفكرية لنشأته إلى العصور القديمة , إذ نجد أن أفلاطون (427-347 ق.م) تحدث في كتابه الجمهورية بأن المجتمع المدني ينشأ نتيجة لحاجة البشر إلى إشباع حاجياتهم و التي لا تتحقق إلا عن طريق التعاون فيما بينهم , بحيث أنه قرنه بالمجتمع العادل أو الدولة المثالية التي تؤسس وحدتها و قوتها على حكم العقل[1].

[1] فريال حسن خليفة ,**المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك** , القاهرة : عربية للطباعة و النشر, 2005, ص11 .

أما أرسطو (384-322 ق.م) فقد أشار إليه بأنه مجموعة سياسية تخضع للقوانين أي أنه لم يكن هناك تمييز بين الدولة باعتبارها إطارا قانونيا و المجتمع المدني , على أساس أن الدولة في التفكير اليوناني القديم يقصد بها مجتمع مدني هذا الأخير هو عبارة عن تجمع سياسي أعضاءه مواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة و يتصرفون وفقا لها[1].

وفي سياق انتقال المجتمع الأوربي من النمط الزراعي الإقطاعي إلى النمط الصناعي الرأسمالي و في خضم القرنين 15 و 16 اللذين شهدا نشوء مفاهيم جديدة أدت إلى كسر الجمود اللاهوتي و بروز أولوية الفرد و حريته كموقف نقيض للحكم المطلق مما سمح ببروز أكبر لمصطلح المجتمع المدني , حيث كان أول المبشرين بعصر النهضة هو *نيقولا ميكيافلي (1469-1527م)* و الذي رأى بأن الدوافع المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصالح الفردية , و أن هذه الأخيرة هي الأساس للطبيعة الإنسانية . و لقد ظهرت إلى جانب هذا الفكر كتابات أخرى من بينها : كتابات *كوبرنيكس و ليوناردو دافيشي و جاليليو و مارتن لوثر و فرانسيس بيكون و ديكارت ..الخ* و كلها مساهمات فكرية عملت على تحطيم الفلسفة اللاهوتية بالاستناد إلى العلوم الطبيعية , هذا ما ساهم في إثراء التحول نحو الوعي الأوربي و قطع سيطرة الكنيسة و رجال الدين مما ساهم في حماية حرية الإفراد و الدفاع عن مصالحهم[2].

المجتمع المدني في عصر النهضة : إن المتغيرات الفكرية التي سادت في المجتمع الغربي و التي تمخض عنها العديد من المذاهب الفكرية الجديدة الداعية إلى الإصلاح الديني و الاجتماعي و التي كان لها الأثر الكبير في ظهور معالم المجتمع المدني , حيث يرى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن الإنسان عاش حالة طبيعية قبل أن ينتقل إلى العيش في مجتمع , حيث كان يخضع لقوانين الطبيعة وحدها , و تعتبر هذه الحالة افتراضية وهمية يمر

---

[1] عبد الغفار شكر ,"نشأة المجتمع المدني و تطوره : مكوناته و إطاره التنظيمي ", موقع الحوار المتمدن , العدد985, نشرت يوم 13 أكتوبر 2004, من الرابط الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/nr.asp , تاريخ التصفح 16 مارس 2018

[2] غازي الصوراني , "عصر النهضة و تطور الفلسفة الأوربية و التنوير حتى نهاية القرن 18 ", موقع الحـــــــوار المتمدن , العدد4012 , نشرت يوم 23 فيفري 2013 , من الرابط الإلكتروني
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346893 , تاريخ التصفح 16مارس 2018 .

بها الإنسان , وبعدها ينتقل إلى العيش في إطار مجتمع بموجب عقد اجتماعي الذي يُتحقق لنا عن طريق المجتمع المدني [1].

و يرى *توماس هوبز (1588-1679 م)* أن الحالة الطبيعية التي تسبق العقد الاجتماعي هي حالة حرب الجميع ضد الجميع , و هذا ما يؤدي إلى فوضى و عنف و اضطراب[2] مما يسبب ذلك إعاقة التطورات في جميع المجالات , و هذا ما يشكل دافع و رغبة للأفراد في تحقيق السلم و الأمن , بما يدفعهم إلى إنشاء مجتمع جديد , و يتحقق ذلك عن طريق العقد المشترك الذي ينتج عنه قيام سلطة الحكم المبنية على الاتفاق الذي هو أساس وحدة المجتمع المدني [3].

أما جون لوك (1632-1701 م) فقد رأى هو الآخر أن المجتمع المدني يدخله الأفراد من أجل ضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي, و غياب السلطة يهدد ممارستهم لهذه الحقوق, لذا اتفقوا على تكوين مجتمع يضمن لهم الحقوق [4] , حيث يقول في ذلك :(لِحالة الطبيعة قانون ملزم للجميع ... و بما أن الجميع متساوون و مستقلون فلا يجب على أحد أن يلقي ضررا بحياة شخص أخر أو صحته أو حريته أو ممتلكاته.....)[5], لكن وجود الخلاف بين أفراد المجتمع الطبيعي يدفعهم إلى إنشاء روابط تعاقدية هذا ما يعبر عن نشأة المجتمع المدني , حيث يقول– أي جون لوك – : (الإنسان في دولة الطبيعة إنسان حر , لكنه يتعرض دائما للغزو و الاعتداء عليه من الآخرين فهذا يجعله راغبا في التخلي عن الحرية المطلقة المملوءة بالخوف و المخاطر الدائمة , فيسعى إلى الدخول في مجتمع مع الآخرين) [6] .

---

[1] فريال حسن خليفة , **مرجع سابق** , ص 29.

[2] علي عبد الصادق , **مفهوم المجتمع المدني –قراءة أولية** – , القاهرة : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات , 2004 , ص 20.

[3] فريال حسن خليفة , **مرجع سابق** , ص 50.

[4] علي عبد الصادق , **مرجع سابق** , ص22.

[5] ستيفن ديلو , **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** , ترجمة : ربيع وهبة , مراجعة : علاء أبو زيد , القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة , 2003 , ص 250 .

[6] فريال حسن خليفة , **مرجع سابق**, ص 23 .

أما *جون جاك روسو (1712-1778 م)* فقد اتفق مع سابقيه في أن العقد هو الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني في إطار يَحفظ لجميع الأفراد حقوقهم فهم متساوون في إطار نظام اجتماعي يحقق لهم قيام مجتمع مدني يرضى به الشعب , لكن السبب وراء إبرام العقد هو غريزة حب الامتلاك [1] , لذا لا بد من وجود إرادة عامة و ذلك عن طريق تنازل كل فرد عن جميع الحقوق من أجل إبرام عقد اجتماعي يكون فيه نصيب الفرد يساوي نصيب الفرد الأخر [2] .

إن نظرية العقد الاجتماعي وما تضمنته من مفاهيم حول المجتمع المدني ما هي إلا تبرير على التحولات التاريخية و الاجتماعية التي مرت بها أوربا آنذاك , و هي تؤكد على فكرة الدولة كتنظيم مضاد لكل ما هو ديني , معتبرين بأن الدولة و المجتمع المدني شيء واحد لا فرق بينهما على اعتبار أن الفرد يتحول من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني . لكن مع النصف الثاني من القرن 18 بدأ يظهر هناك تمايز لمفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة ومن أهم منظري الحقوق المدنية نجد *أدم فرغسون (1723-1816 م)* الذي قدم كتاب له بعنوان *مقال في تاريخ المجتمع المدني* و الذي رأى فيه أن تطور الإنسانية يمر عبر ثلاث مراحل , و المرحلة الثالثة من التطور هي مرحلة المجتمع المدني الذي تظهر فيه الروابط الاجتماعية الراقية و تسود فيه نظم سياسية حرة و غير مستبدة [3] .

أما *توماس بين (1737 – 1809 م)* فقد رأى في كتابه *حقوق الإنسان* أنه لا بد من حد قوة الدولة و تقييدها بالمجتمع المدني الذي يعتبر شرطا ضروريا طبيعيا للحرية حيث قال : (الحكومة في أحسن أحوالها شر لا بد منه , و في أسوء أحوالها شر لا يمكن احتماله)[4] .

أما *جورج فرديرك هيجل (1770 – 1831 م)* فقد تأثر بالواقع الذي تعيشه ألمانيا أنداك , لذا فقد ميز مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة, حيث رأى أن المجتمع المدني

---

[1] أحمد حسين حسن , **الجماعات السياسية و الإسلامية و المجتمع المدني** , تقديم : السيد حسين , القاهرة : دار الثقافة للنشر, 2000 , ص 94 .

[2] علي عبد الصادق , **مرجع سابق** , ص 24 .

[3] محمد عثمان الخشت , **المجتمع المدني** , مصر : شركة أمل للطباعة و النشر , 2004 , ص 53 .

[4] **المرجع السابق الذكر** , ص 54 .

يقوم على مبدئيين هما الذاتية الأنانية و التبادلية [1] , و قد ذكر في كتابه *فلسفة الحق* الصادر سنة *1821* أن : (المجتمع المدني هو ذلك الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الموجودة بعيدا عن الدولة , و هو متصور كساحة تتلاقى المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الأخر)[2] . و المفهوم من قول هيجل أن المجتمع المدني هو مساحة منفصلة عن العائلة و الدولة ,أي أنه هو الحيز الفاصل بينهما , و هو بذلك فضاء لتبادل الخبرات المادية لتحقيق المصالح الخاصة و المتعارضة و في نفس الوقت يحمي الحرية المطلقة للفرد و يزيد من حاجاته ووسائل إشباع هذه الحاجات و ذلك بربطه بالجانب الاقتصادي [3] .

في حين ذهب *أليكس دي توكفيل (1805, 1859 م)* و الذي كان متأثر بالتجربة الأمريكية في المسألة الديمقراطية فقد رأى أن المجتمع المدني هو الفضاء مابين الفرد و الدولة , وهو مجال يتسع لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والدينية ...إلخ [4] .

و ذهب *كارل ماركس (1818 – 1883 م)* لمفهوم المجتمع المدني في نقده لفلسفة الحق الهيجلية , حيث يرى بأن هناك صراع بين الطبقة البرجوازي و طبقة البروليتاريا , و المجتمع المدني هو فضاء الصراع بين الطبقات الاجتماعية الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات , فهو أشمل من الدولة و يقيمها في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات و هو الذي يؤدي إلى تلاشيها في نهاية الصراع [5] .

أما *أنطونيو غرامشي (1891 –1937)* فقد ذهب للقول بأن الدولة ليست جهازا للحكم فقط بل هي أداة للهيمنة الخاصة فهي مسؤولة على المحافظة عن النظام و القانون العام , و المجتمع المدني يخضع للدولة و هو جزء لا يتجزأ منها , حيث تسعى الدولة إلى كسب رضاه في حين يسعى هو الأخر على العمل على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبي عنها , فالدولة

---

[1] محمد عثمان الخشت , **مرجع سابق** , ص 55.

[2] ستيفن ديلو , **مرجع سابق** , ص 384 .

[3] حسين حسن , **مرجع سابق** , ص 103 .

[4] مليكة بوجيت , "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر" , (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر, 1997) , ص 28 .

[5] علي عبد الصادق , **مرجع سابق** , ص 28 .

هي وحدة جدلية بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني و التي هدف غرامشي إلى إلغائها تماشيا مع التقليد الماركسي و تأسيس ما أسماه بالمجتمع المنظم [1] .

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

إن السعي وراء تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي لَقي العديد من الإشكالات المنهجية و المعرفية , حيث شكل ذلك محور انتقاد لدى العديد من الباحثين و هذا من منطلق أن [2] :

01- المجتمع المدني القائم في الدول الغربية ليس له علاقة بها هو موجود في المجتمع العربي الإسلامي .

02- أن الدين الإسلامي يشكل نظاما شموليا , و هذا ما يتعارض مع المجتمع المدني الغربي على اعتبار أن هــذا الأخير نشأ ضد السلطة التي تجمع بين ما هو دينــي و مدني .

03- أن المجتمع المدني الغربي نشـأ نتيجة تفاعل القيم الرأسمالية و العلمانية و الليبرالية و هذا ما يتعارض مع القيم الإسلامية .

04- وجود التشكيلات الاجتماعية في المجتمعات العربية قبل ظهور الدولة القومية ليس له صلة بالمجتمع المدني بل هو جزء من المجتمعات العشائرية و القبلية .

05- قيم المؤسسات الدينية هي قيم مطلقة و ليس لها علاقة بقيم المجتمع المدني التي تعتبر قيم غير مطلقة .

إن الحديث عن هذه الأسباب و التي لا تعد عائقا أمام البحث عن الأصول و الممارسات الفعلية للتشكيلات الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية , و ذلك من منطلق الآية الكريمة حيث قال *الله تعالى* في محكم التنزيل : " *و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون*" [3] .

---

[1] حسين حسن , **مرجع سابق** , ص 120 .

[2] عبد الحميد الأنصاري , "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ", المستقبل العربي , عدد 272 , أكتوبر 2001 , ص102 .

[3] سورة آل عمران , الآية 104 .

و رغم أن هناك اختلافات فيما يخص المصطلحات على اعتبار أن مصطلح المدني هو معارض لكل ما هو ديني , فإنه يمكن القول أن مصطلح الدولة مقابلة لمصطلح الخلافة و أن مصطلح المجتمع المدني مقابل للأمة , و أن هذه الأخيرة هي مجموع التكوينات تقوم على الإرادة الحرة و التطوع و الالتزام و السعي إلى تحقيق الخدمة و التكافل الاجتماعي[1] .

إن العودة إلى تاريخ الفكر العربي الإسلامي نجد أن هناك استخدام لمصطلح *المدني* عند الفلاسفة و المفكرين العرب حيث أنه ارتبط بمفهوم المدينة و الاجتماع الإنساني . إذ نجد أن *أبي نصر الفارابي (874 , 950 م*) تحدث عن العلم المدني أو السياسة المدنية على اعتبار أن الإنسان هو حيوان مدني غير قادر على تحقيق كمالهِ إلا بعد انضوائه إلى المدينة الفاضلة و التي تخضع للعلم المدني [2] , و الذي يعرف بأنه : (هو الذي يهتم بإحصاء الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم و الملكات الإرادية الكلية التي من شأنها أن تكون في المدن و الأمم , و تميز الفاضل منها من غير الفاضل) [3] .

أما *أبو زيد عبد الرحمان بن خلدون (1332 , 1406 م*) فقد تطرق في كتابه إلى بعض الظواهر من خلال تميزه بين الدولة و المجتمع مثل أهل الدولة و هم الحكام و حاشيتهم , و أهل العصبة و الصنائع الذي عرفهم بأنهم :(أن يذب الرجل عن حريم صاحبه , و يشمر عن ساق الجد في نصره) [4] .

أما عن السياسة المدنية فقد قال : (تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق و الحكمة لتحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع و بقاءه) [5] , و لعل ما قدمه ابن خلدون في إطار العمران البشري قد أعطى بعض المؤشرات العملية التي تدعم الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني .

---

[1] محمد عثمان الخشت , **مرجع سابق** , ص 25 .

[2] ضرار علي بني ياسين , "فلسفة الفارابي السياسية –دراسة في علاقة الفيض بالعلم المدني" , مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية , المجلد 42 , العدد1, 2015 , ص 66 .

[3] أبو نصر الفارابي , **كتاب الملة و نصوص أخرى** , تحقيق : محسن مهدي , بيروت: دار المشرق , ط2, 1991 , ص 55.

[4] أبو زيد عبد الرحمان محمد بن خلدون , **المقدمة** , تونس : الدار التونسية للكتاب و المؤسسة الوطنية للكتاب , 1984 , ص 24 .

[5] **المرجع السابق الذكر** , ص 368 .

و من خلال مراجعة للتاريخ الإسلامي نجد أن هناك تنظيمات تطوعية لا تهدف إلى تحقيق الربح و لها قدر من الاستقلالية عن الدولة والتي يمكن اعتبارها نواة المجتمع المدني الإسلامي و التي ذكرها الدكتور صبري محمد خليل خيري و المتمثلة فيما يلي [1] :

01- الأوقاف : و هي مؤسسات أقامها الناس بعطائهم من أجل توفير مختلف المتطلبات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع من مدارس و مساجد و مستشفيات ...و غيرها , و هذا ما شهد خلال القرن الرابع هجري , و كذا ما شهدته مدن بلاد الشام قبل العهد العثماني .

02- نقابات الحرف و الصنائع : حيث عرف هذا الشكل خلال القرن السابع هجري , بحيث كانت كل جماعة مهنية يشرف عليها شيخ ليراقب جودة الصناعة و الدفاع عن الحقوق و فض الخلافات .

03- جماعات العلماء و القضاة و أهل الإفتاء : و هي كيانات كانت لها الاستقلالية النسبية عن السلطة , و كان لها دور التثقيف و التوعية وغرس القيم الأخلاقية , و كان الناس يلجئون إليهم لقضاء حوائجهم و حمايتهم من الظلم و الأذى .

04- نقابات التجار : حيث كان لكل مجموعة من التجار ممثل الذي يقوم بخدمة التجار و الدفاع عن حقوقهم و تخفيف وطأ جباية الضرائب .

05- المساجد : حيث لم ينحصر دورها في العبادة فقط , بل امتد ذلك إلى الدور الثقافي و التعليمي و التربوي بما كانت تبثه من القيم الأخلاقية و الاجتماعية .

06- الطرق الصوفية : و هي طرق كان لها دور سياسي و اجتماعي و تحرري على اعتبار أنها كانت تنتهج النهج التقويمي بما يتفق مع القيم الدينية , و قد كانت تفتح طريقا لاتقاء أذى الحكام لكل المنتسبين لها .

07- الفرق الكلامية : و هي فرق كانت مستقلة عن سلطة الدولة رغم أن هناك منها من مثل المذهب الفكري للدولة خلال فترة زمنية معينة , إلا أن غالبيتها كانت تعارض الدولة .

و في خضم التحولات العالمية خلال القرن 19 م و تأثيرات ذلك على المجتمعات العربية الإسلامية سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي و

[1] صبري محمد خليل خيري , "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و الفكر السياسي الإسلامي", من الرابط الإلكتروني https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/06/30 , تاريخ التصفح 18 مارس 2018 .

ظهور الممارسات الديمقراطية و ما صاحب ذلك من مصطلحات حديثة كالمواطنة و حقوق الإنسان و المجتمع المدني و التي لا تتحقق إلا في إطار منظم و ذلك بتوفير المساواة و الحرية حيث نجد أن *الرفاعة الطهطاوي* عرف المجتمع المدني في تلك الفترة بأنه :(مجتمع المواطنة المُطمئنة , بفعل سيادة الحرية و المساواة اللذان يشكلان الاستقرار الداخلي للدولة) [1].

و ما يمكن قوله في الأخير و من منطلق ما كان موجود من تنظيمات في المنطقة العربية الإسلامية و التي تضاهي تنظيمات المجتمع المدني الحديثة على اعتبار أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الدولة و تسعى إلى تحقيق مطالب منتميها و مصالحهم , و قد يكون إجحافا منا إذا قلنا أن المجتمع المدني مقتصر على التجربة الغربية بل إنه كان متجذر في المنطقة العربية و قيم الدين الإسلامي رغم ما أصابه من انقطاع سواء كان نتيجة لعوامل خارجية المتمثلة في الاستعمار أو العوامل الداخلية المتمثلة في الأنظمة الحاكمة .

المطلب الثالث : الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني

بعد التعرض إلى الجذور التاريخية للمجتمع المدني و التأصيل النظري لهذا المصطلح , و في خضم التحولات التي شهدها العالم و بروز مصطلح الديمقراطية و ما نتج عن هذه الأخيرة من رواج لمصطلحات عديدة , هذا ما أدى إلى بروز مصطلح المجتمع المدني بحلة جديدة و توسع دائرة الاهتمام به , و رغم أن هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل له , و هذا راجع إلى اختلاف الخلفيات و التجارب لذا فإن تعريفه كان بطرق متباينة .

تعريف المجتمع المدني :

لقد عُرِف خلال ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 بأنه : (مجموعة المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة , منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي , و مثال ذلك الأحزاب السياسية , و منها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة , و منها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة و الدفاع عن مصالح

[1] محمود فهمي حجازي , **أصول الفكر العربي عند الطهطاوي** , القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1974 , ص 59.

أعضائها , و منها أغراض ثقافية كما هو الحال في اتحاد الكتاب و المثقفين و الجمعيات التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية و منها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية) [1] .

و قد عرفه *عبد الغفار شكر* بأنه : (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها , هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها , و لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة و تلتزم في وجودها و نشاطها بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية) [2] .

و قد عرف *والزر* المجتمع المدني بأنه *:* (الإطار الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد ألا و هو حب الاجتماع الإنساني) [3] .

أما *حسين توفيق إبراهيم* فقد عرفه بقوله : (هو مجموعة بشرية تجمعها روابط خاصة تضفي قدرا من التضامن الداخلي بين أفرادها و يجعلهم مهتمين بالسلوك الجماعي طبقا لهذا التضامن و سعيا وراء تحقيق المصالح الخاصة بهده الجماعة) [4] .

و يورد *البنك الدولي* تعريفا مفاده أن المجتمع المدني هو : (المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية و المنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة , و تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات و قيم أعضاءها أو الآخرين , استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية) [5] .

---

[1] متروك الفالح , **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية** , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , مارس 2002 , ص 26 .

[2] عبد الغفار شكر , **مرجع سابق** .

[3] حسن حسين , **مرجع سابق** , ص 51 .

[4] مولود زايد الطبيب , "المجتمع المدني و علاقته بالديمقراطية ", من الرابط الإلكتروني https://ejtema3e.com/scientific-researches , تاريخ التصفح 18 مارس 2018 .

[5] مجموعة البنك الدولي ," المجتمع المدني " , تاريخ النشر 27 جويلية 2013 , من الرابط الإلكتروني http://www.albankaldawli.org/ar/about/partners/civil-society , تاريخ التصفح 18 مارس 2018 .

و في الأخير نخلص إلى التعريف الإجرائي بأن المجتمع المدني هو : هو مجموعة من التنظيمات الطوعية و الخدماتية الغير هادفة إلى تحقيق الربح تعمل في إطار شبكة من العلاقات بهدف تحقيق مصالح محددة من جهة و الدفع بعجلة التنمية من جهة أخرى .

مقومات المجتمع المدني :

رغم أن هناك اختلاف وتباين في تعاريف المجتمع المدني إلا أنه في واقعها جميعا ترتكز على مقومات أساسية والمتمثلة فيما يلي [1] :

1/ الطواعية : أو هي بالأساس الفعل الإرادي الحر أو الطوعي وهذا ما يميزه عن التكوينات المفروضة والمتوارثة ، ويستطيع الفرد الانتماء إلى أكثر من مؤسسة باختلاف طابعها مثل نقابة ، جمعية ....

2/ التنظيم : وهذا على اعتبار أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات التي يؤسسها الأفراد من اتحادات ، نوادي ، جمعيات ... وهي تعبر عن الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة من أجل تحقيق مصالح معنوية ومادية , وتخضع في سيرها إلى القوانين و هذا من أجل تنظيم عملها .

3/الاستقلالية: أي أن تتمتع تنظيمات المجتمع المدني بالاستقلالية عن الدولة و لا تمثل أداة لخدمة مصالحها السياسية , وتكون طبيعة العلاقة بها مبنية على الشراكة والتعاون .

4/ عدم السعي إلى تحقيق الربح : على اعتبار أن الهدف من وجود تنظيمات المجتمع المدني هو حماية المصالح المادية والمعنوية لأعضائها ، وإذا كانت هناك أرباح فإنها لا توزع على الأعضاء بل تعتمد في دعم النشاطات وتوسعها .

5/ اعتماد المعيار السلوكي الأخلاقي : وينطوي هذا الركن على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[2].

---

[1] أفنان أبو مفرح , "ما المقصود بالمجتمع المدني ", أخر تحديث 3 أوت 2017 , من الرابط الإلكتروني http://mawdoo3.com , تاريخ التصفح 18 مارس 2018 .

[2] أماني قنديل , " تطور المجتمع المدني في مصر " , مجلة عالم الفكر , عدد3, 1999, ص ص 99 , 100 .

خصائص المجتمع المدني:

إن للمجتمع المدني جملـة من الخصائص المميزة له عن باقي التكوينات والتي تتمثل أساسا في [1] :

1/ القدرة على التكيف: أي قدرة منظمات المجتمع المدني ومؤسساته على التكيف في البيئة التي تعمل فيها لأن ذلك يساهم في زيادة فعاليتها وهناك ثلاثة أنواع من التكيف وهي :

- ✓ التكيف الزمني : أي القدرة على الاستمرار لمدة طويلة .
- ✓ التكيف الجيلي : أي تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها .
- ✓ التكيف الوظيفي : أي قدرتها على إجراء أنشطة وفقا للظروف المستجدة .

2/ الاستقلالية : وهذا ما يمكنها من ممارسة نشاطاتها بكل حرية ، ويمكن تحديد درجة الاستقلال من خلال المؤشرات التالية :

- ✓ ظروف نشأتها وحدود تدخل الدولة في ذلك .
- ✓ الاستقلال المالي و وجود مصادر تمويل خاصة بها .
- ✓ الاستقلال الإداري أي وجود لوائح وقوانين تنظم السير الداخلي لها .

3/ تعدد المستويات داخل المؤسسة : أي وجود المستويات الرأسية والأفقية وكلما كان هناك توسع للوحدات الفرعية زاد الولاء من قبل أعضائها .

4/ التجانس : أي التجانس بين أفرادها مما يمكنها من ممارسة أنشاطاتها

وظائـــــف المجتمع المدني :

إن الخصائص التي تميزت بها منظمات المجتمع المدني ، مكنتها من اكتساب وظـائف عديدة مما يؤكد مدى أهميتها في المجتمعات ، ومن هذه الوظائف نذكر [1] :

[1] محمد أحمد برواري, **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** ، العراق : مطبعة زنا– دهوك، مارس 2007 , ص ص 13–15 .

1/ وظيفة تجميع المصالح : حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة المواقف الجماعية التي تتعلق بالقضايا والتحديات التي تواجه الأعضاء ومن ثم التحرك من أجل حل المشكلات وتحقيق المصلحة مثل قضية حماية البيئة .

2/ إفراز قيادات جديدة : أي توفير قيادات مؤهلة للسير به عبر الأجيال المتتالية حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي .

3/ حل معظم النزاعات : التي تنشأ بين الأعضاء بطرق ودية دون اللجوء للدولة وأجهزتها .

4/ زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : من خلال توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال النشاطات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

5/ إشاعة ثقافة العمل التطوعي : و احترام العمل الجماعي , والالتزام بالاحترام المتبادل بين الأفراد مع اعتماد المحاسبة والشفافية .

و هناك من أضاف وظائف أخرى متعددة منها [2]:

1/ تحقيق النظام والانضباط في المجتمع على اعتبار أنه أداة لفرض الرقابة على الحكومة ومن ثم ضبط سلوك الأفراد والجماعات .

2/ تحقيق الديمقراطية باعتبارها قناة للمشاركة في المجال العام والمجال السياسي أي التمكين من المبادرة الفردية المُعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع.

---

[1] محمد الفتاح عبد الوهاب العتيبي ، "منظمات المجتمع المدني – النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف" ، (ورقة مقدمة إلى المشاركين في البرنامج التدريبي تأهيل القيادات والمنظمات غير الحكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير ، جمهورية اليمن ,مدينة تعز, أيام 4-12 ماي 2009) ، ص 15

[2] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني , "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام – دراسة حالة ",(رسالة ماجستار في العلوم السياسية , كلية الآداب و العلوم , جامعة الشرق الأوسط, 2013/2012), ص ص 46,41 .

3/ التنشئة الاجتماعية والسياسية عن طريق غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد مثل قيم الولاء والانتماء والتضامن والتعاون وتحمل المسؤوليات ... واعتماد الحوار والمعارضة بشكل سلمي .

4/ الوساطة والتوفيق باعتماد قنوات الاتصال عن طريق تجميع وترتيب المصادر وتوصيلها للحكومة .

5/ التعبير والمشاركة الفردية والجماعية عن طريق عرض الآراء ووجهات النظر بكل حرية .

6/ ملأ الفراغ في حال غياب الدولة وانسحابها خاصة في مجال الاقتصادي والاجتماعي لذا لا بدا من شغل الفراغ وتجنب الانهيار .

7/ توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين عن طريق الخدمات الخيرية و إعانة المحتاجين وتمويل المشاريع الصغيرة .

8/ تحقيق التكافل الاجتماعي مما يعزز روح الانتماء .

9 / التنمية الشاملة عن طريق الاستثمار في الثروة البشرية وليس المادية فقط من خلال تنمية و تطوير مهارات الأفراد وقدراتهم مما يساهم بمشاركة الحكومة في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية الشاملة بمختلف جوانبها.

المطلب الرابع : المجتمـــع المـــدني في الجـزائر

لقد مر المجتمع المدني في الجزائر بعدة مراحل سواء كان ذلك خلال الفترة الاستعمارية أو فترة ما بعد الاستعمار , هذه الأخير تميزت هي الأخرى بمرحلتين هما مرحلة الأحادية الحزبية و مرحلة الثنائية الحزبية .

01/ فترة الاستعمار : قبل دخول المستعمر الفرنسي إلى الأراضي الجزائرية كانت هناك بعض التشكيلات الاجتماعية و التي تمثلت أساسا في الزوايا و الطرق الصوفية و القادرية و كذا الأوقاف , و التي استمرت خلال الفترة الاستعمارية و كانت في مواجهات عديدة مع المستعمر الفرنسي . و استمر الوضع كذلك حتى تاريخ 04 فبراير 1919 أين صدر مرسوم فرنسي يقتضي بمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين , والذي لاقى خيبة أمل في أوساط النخبة الجزائرية الذين كانوا يتوقعون أن يرتقوا إلى مرتبة المواطنة دون التخلي عن الأحوال الشخصية كمسلمين [1] .

و على اثر هذا المرسوم ظهرت العديد من التنظيمات من بينها : نجم شمال إفريقيا , جمعية علماء المسلمين , حركة انتصار الحريات الديمقراطية , و حزب جبهة التحرير الوطني الذي انبثق عنه الاتحاد العام للعمال الجزائريين , و الاتحاد العام للطلبة المسلمين , و التحاد العام للتجار الجزائريين ....., و التي كان لجميعها الدور الكبير في حصول الجزائر على استقلالها .

02/ فترة الاستقلال : تعد مرحلة استقلال الجزائر مرحلة حاسمة بالأحداث و التي كان لها الأثر على سير المجتمع المدني في الجزائر , خاصة و أن هذه الفترة مرت بمرحلتين أساسيتين هما :

- ✓ **مرحلة الأحادية الحزبية الممتدة من 1962 إلى 1989 :** ففي هذه المرحلة تولت الحركة الوطنية زمام إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة , و ذلك باعتمادها التسيير المركزي و هذا راجع إلى الظروف التي تمر بها في تلك المرحلة , مما انعكس ذلك سلبا على

[1] حدة بولافة , "واقع المجتمع المدني الجزائري ابن الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال ", (مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر, 2011/2010) , ص 52 .

المجتمع المدني فأدى إلى انتكاسته نتيجة لمنع أي مبادرة و تجنيد خارج نطاق الدولة , و هذا نتيجة لتصورات الأجهزة التنفيذية آنذاك بأن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع (أي نظام الحزب الواحد) على اعتبار أنه صاحب القيادة و أن هذه التنظيمات التابعة للمجتمع المدني هي القاعدة النضالية للحزب [1].

- ✓ **مرحلة التعددية الحزبية الممتدة من 1989 إلى يومنا هذا :** على إثر أحداث أكتوبر 1988 و ما نتج عنها من دخول الجزائر إلى حقبة زمنية جديدة و هذا نتيجة لبداية عهد التعددية الحزبية و ما نجم عنها من تغيرات حسب ما جاء به دستور 1989 , و تكريس ذلك أيضا في دستور 1996 و حيث نصت المادة 41 منه على أن : (حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن) , و المادة 42 : (حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون) , و المادة 43 : (حق إنشاء الجمعيات مضمون , تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية) [2] . حيث تتمثل أهم مؤسسات المجتمع المدني في : الأحزاب السياسية , التنظيمات النقابية , و الجمعيات المدنية التي لها دور كبير في العديد من المجالات منها الخيرية و التوعوية ومن ذلك نجد جمعيات حماية البيئة.

[1] عبد الله كبار , "المجتمع المدني و دوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية – ", (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إنسانية , جامعة الجزائر , 2005/2004), ص 78.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الدستور الجزائري , المادة 41, 42, 43 منه , الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 .

المبحث الثاني :

البيئة بين المفهوم و الواقع

يشهد العصر الذي نعيشه تحديات بيئية كبيرة و التي تعمل على تهديد الأجيال اللاحقة, لذا فإنه صار من الضروري العمل على الحفاظ و حماية البيئة من خلال بث الوعي بمدى خطورة مشكلاتها الناجمة في مجملها عن عوامل اجتماعية و اقتصادية تسود المجتمع .

المطلب الأول : تعريف البيئة و عناصرها

إن العودة بمصطلح البيئة في اللغة العربية نجدها مشتقة من كلمة **باء** مضارعه **يتبوأ** , و معناها المكان و المحيط المستقر فيه , و الذي يعيش فيه الكائن الحي [1].

أما من الجانب الاصطلاحي فقد تعددت المفاهيم حول مصطلح البيئة فنجدها تعرف بـ : (كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية أو بيولوجية أو صناعية تؤثر في الإنسان و يؤثر فيها) [2] . و تعرف أيضا بأنها : (ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم , و تشمل ضمن هذا الإطار جميع الكائنات الحية من حيوان و نبات التي يتعايش معها الإنسان, فهي بذلك تشمل كل ما يحيط به من ماء و هواء و أرض فهو يؤثر و يتأثر بها) [3].

و يعتبر *هنري ثورو عام 1858* أول من صاغ كلمة إيكولوجيا Ecologie رغم أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها و أبعادها , إلى أن جاء العالم الألماني المتخصص في علم الحياة *أرنست هيكل* الذي عرفها بدمج كلمتين يونانيتين هما :"المنزل أو المكان الموجود و العِلم ", ومنه فقد عرفها *ريكاردوس* مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة أنها :(مجموعة العوامل الطبيعية

[1] زينة بوسالم , البيئة و مشكلاتها , " قراءة سسيولوجية في المفهوم و الأسباب ", مجلـــة العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة ورقلة , العدد17, ديسمبر2014 , ص 246 .

[2] انتصار بلخير , "الإطار المفاهيمي لحماية البيئة" , (مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة من تنظيم مركز جيل البحث العلمي , الجزائر , 30 ديسمبر 2017) , ص 10 .

[3] نصيرة سالم , " الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري –دراسة ميدانية بولاية بسكرة –" ,(مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة من تنظيم مركز جيل البحث العلمي , الجزائر , 30 ديسمبر 2017) , ص 36 .

المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان و تؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة) [1] .

أما البيئة في إطار القوانين و المؤتمرات الدولية فنجد تعريفها في الإعلان الصادر عن مؤتمر ستوكهولم بأنها : (كل شيء يحيط بالإنسان),(أي رصد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته) [2] , و من خلال هذا التعريف يتضح بأن البيئة تؤثر و تتأثر ,أي أن العلاقة بين البيئة والإنسان هي علاقة متبادلة و تفاعلية .

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد عرفها بأنها:(مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية) [3] .

أما في التشريع الجزائري فإننا لا نجد تعريف مضبوط للبيئة و هذا بالرجوع إلى قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 4 منه حيث تنص على أن : (النظام البيئي هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات و الحيوانات و أعضاء مميزة و بيئتها غير الحية و التي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية) , أما الفقرة 7 من نفس المادة فقد نصت على أن : (البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و الباطن و النبات و الحيوان , بما في ذلك التراث الوراثي , و أشكال التفاعل بين هذه المواد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية)[4] .

من خلال ما سبق فإنه يمكن تحديد العناصر البيئية و المتمثلة في[5] :

---

[1] كمال رزيق , "دور الدولة في حماية البيئة" , مجلة الباحث , جامعة ورقلة , عدد5, 2007, ص 96.

[2] زينة بوسالم , **مرجع سابق** , ص 248 .

[3] الشبكة العربية للتنمية المستدامة ," تعاريف و مصطلحات " , من الرابط الإلكتروني http://ansd.info/main/topics.php?t_id=144 , تاريخ التصفح 20 مارس 2018 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ,الصادر بالجريدة الرسمية رقم 43 , المؤرخ في 19 جويلية 2003 , المادة 04 .

[5] عناصر و مكونات النظام البيئي , نشرت في 17 أكتوبر 2016 , من الرابط الإلكتروني http://mawdoo3.com , تاريخ التصفح 21 مارس 2018 .

1. العناصر الطبيعية : و هي العناصر التي تشمل الماء و الهواء و التربة و الحيوان و النبات و الإنسان , و جميعها ضرورية لاستمرار نمو و تطور الكائنات الحية , و تقسم العناصر الموجودة على هذه المعمورة إلى :

- ✓ الكائنات غير الحية : وهي عبارة عن المواد الأساسية العضوية وغير العضوية الموجودة في البيئة .
- ✓ الكائنات الحية : و هي الكائنات التي تملك خصائص معينة كالتنفس و النمو و الإخراج و هي تنقسم إلى قسمين هما :

- كائنات حية ذاتية التغذية أي التي لها القدرة على تكوين غذائها بنفسها من خلال حصولها على مواد غير عضوية بسيطة بواسطة عمليات البناء الضوئي .
- كائنات حية غير ذاتية التغذية أي التي ليس لها القدرة على تكوين غذائها بنفسها و تشمل جميع الكائنات المستهلكة و الكائنات المحللة و أكلات الحشائش .

2. العناصر غير الطبيعية (المشيدة) : وتشمل جميع المنشآت و الإنجازات التي شيدها الإنسان مثل العمران و السدود و الطرق و المدارس ...إلخ .

المطلب الثاني : المشكلات البيئية و أثارها

إن الإنسان و باعتباره أهم عنصر في النظام البيئي إلا أنه يمثل السبب الرئيسي في اختلال توازن النظام البيئي , مما خلق ذلك مشكلات بيئية , هذه الأخيرة تعرف بأنها : (حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي بما ينجم عنه أخطار بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)[1], وتكون المشكلات البيئية كما ذكرنا سلفا نتيجة للمخالفات التي يقوم بها الإنسان من خلال ممارسة مختلف نشاطاته , و عامل طبيعي متمثل في الكوارث الطبيعية بصفة عامة .

و من خلال ما سبق فإنه يمكن القول أن المشكلات البيئية تتعدد و تتباين حيث نجد أن من أهمها ما يلي :

[1] زينة بوسالم , **مرجع سابق** , ص 256 .

1) مشكلة الانفجار السكاني حيث نجد من المنظور الإيكولوجي أن هناك سياق غير متكافئ بين نمو السكان من جهة , و بين الموارد المحدودة من جهة أخرى , و يمكن القول أن التزايد في عدد السكان في الدول الفقيرة يصاحبه تزايد في المعانات الإنسانية من جميع جوانبها [1] .

2) مشكلة التلوث البيئي باعتبار أن إدخال عناصر غير طبيعية إلى مكونات عناصر البيئة الطبيعية يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي و من أنواعه نجد [2] :

- ✓ التلوث الهوائي الناتج عن دخان المصانع و السيارات و الحرائق... و الآثار السلبية على الغلاف الجوي .
- ✓ تلوث مائي و يعني وجود كائنات حية في وسط المائي مما يؤدي إلى تغير طبيعته , و هو نتاج المصانع و ما ترميه من فضلات في المياه الجارية أو ما يتسرب إلى المياه الجوفية , و كذلك ينتج عن مياه الصرف الصحي غير المهيأة ...
- ✓ تلوث التربة عن طريق إدخال مواد غريبة يتسبب في فقد خواصها , و هي نتاج الكيماويات الزراعية و الفضلات المنزلية و الصناعية و غيرها .

3) مشكلة استنزاف الموارد البيئية و هذا نتيجة الاستخدام الزائد للتكنولوجيا و بشكل غير رشيد , و ما ينتج عن عمليات التصنيع من تلوث للماء و الهواء و التربة , و كذا تأثيرها في انقراض العديد من الحيوانات , و كذلك نفاد العديد من الموارد الطاقوية كالبترول [3] .

4) تآكل طبقة الأزون حيث أنها تمثل أخر جزء من الغلاف الجوي للأرض تمتاز بلونها الأزرق , و لها دور في حماية الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تأتي من الشمس و التي تشكل خطرا على صحة الإنسان , و زيادة الغازات في الجو تؤدي إلى تآكل طبقة الأزون,

---

[1] سامي زعباط , عبد الحميد مرغيت ," آليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" , (مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية : الواقع و التحديات , جامعة جيجل , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , أيام 28,29 فيفري 2015), ص 5.

[2] عيسى لعلاوي , **النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات البيئية** , الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية , 2017 , ص ص 28 , 43 .

[3] سامي زعباط , عبد الحميد مرغيت , **مرجع سابق** , ص 6 .

و بالتالي مرور الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض مما تؤدي ذلك إلى كارثة حقيقية [1] .

5) تدمير الغابات الاستوائية و هي من أكثر المنظومات البيئية انتشارا , حيث أنها تغطي نحو 30% من إجمالي اليابسة , و قطع الغابات يعني تدهور في الغطاء النباتي مما يؤدي إلى مشكلات أخرى مثل التصحر و انجراف التربة , إلى جانب أن حرقها يؤدي إلى زيادة نسبة Co2 و أثر ذلك على ارتفاع درجة حرارة العالم [2].

المطلب الثالث : الاهتمام الدولي بقضايا البيئة

ارتبطت قضايا البيئة بالمخاطر والمشكلات الناجمة عنها, و نظرا لخطورة ذلك و تهديده للأجيال اللاحقة فقد كان هذا دافعا إلى مضاعفة الاهتمام بها على اعتبار أنها تتعلق بمستقبل البشرية و مصير الإنسان , لذا فإنه أصبح لزاما السعي نحو حمايتها عن طريق إنشاء مؤسسات و إقامة المؤتمرات الدولية من أجل الحد من مشكلاتها .

و قد كانت بداية الحديث عن حماية البيئة من المشكلات التي تواجهها عام 1962 حين أصدرت *راشيل كارسون* كتابها بعنوان *الربيع الصامت* الذي تحدثت فيه عن البيئة الملوثة بالمواد الكيميائية الخطيرة و المبيدات الحشرية , و في عام 1970 أنشأ الكونغرس الأمريكي وكالة حماية البيئة , و في عام 1972 حُضِر استخدام مبيد الحشرات DDT [3] . لتتوالى المؤتمرات الدولية بعدها و التي تمحورت حول هذا الموضوع في إطار أشغال هيئة الأمم المتحدة , و من ذلك نجد :

*01 / مؤتمر استوكهولم بالسويد من 05 إلى 16 جانفي 1972 :*و هو أول التجمعات الدولية حول مسألة حماية البيئة , حيث أنه كان تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية و غرضه هو: (أن يشكل وسيلة عملية لتشجيع و طرح المبادئ التوجيهية لحماية

---

[1] ثقب الأزون مشكلة بيئية خطيرة قد تقضي على كوكب الأرض , أخر تعديل 08 مارس 2016 , من الرابط الإلكتروني https://www.ts3a.com/bi2a , تاريخ التصفح 21 مارس 2018 .

[2] سامي زعباط , عبد الحميد مرغيت , **مرجع سابق** , ص8 .

[3] الأنظمة و التشريعات البيئية , "الاتفاقيات و المعاهدات و البروتوكولات الدولية و الإقليمية" , صادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة , شركة جرانيت الشرق الأوسط لخدمات البيئة المحدودة , من الرابط الإلكتروني www.pmo.gov.sa , تاريخ التصفح 23 مارس 2018 .

البيئـة البشرية و معالجتها و منع الاختلال بها)[1] و هذا حسب قرار الجمعية العامة, و تضمن بيانـه الختـامي 19 مبدأ و هي تمثل منهاجا بيئيا , و لقد كانت من ضمن أولويات البرنـامج البيئي في هذا المؤتمر ما يلي [2]:

- ✓ الجوانب البيئية للكوارث و النزاعات .
- ✓ إدارة النظم الإيكولوجية و الإدارة البيئية .
- ✓ المواد الضارة .
- ✓ كفاءة الموارد .
- ✓ تغير المناخ .

و قد نجم عن هذا المؤتمر تشكيل الهيئة الدولية للبيئة و التنمية بمبادرة يابانية إلى الأمم المتحدة , و أعلنت أسسها و توجهاتها في طوكيو 1987 حيث تضمنت ثمانية مبادئ و التي استرشدت بها المؤتمرات الدولية اللاحقة [3] .

02 / *مؤتمر ريو دي جانيرو من 03 إلى 14 يونيو 1992 :* و الذي يطلق عليه قمة الأرض وهذا من أجل حماية كوكب الأرض و موارده و مناخه , و وضع سياسة النمو العالمي , و القضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة , و لقد تمخض عنه الإعلان المعروف باسم *جدول أعمال القرن الواحد و العشرين* , و الذي تضمن مفهوم التنمية المستدامة على الخارطة العالمية , و اعتبارها محورا لجميع الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة [4] *, و لقد أسفر المؤتمر على توقيع ثلاثة اتفاقيات هي* [5] :

---

[1] غونتر هاندل , "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ", من الرابط الإلكتروني www.un.org/law/avl. , تاريخ التصفح 23مارس 2018 . .

[2] البيئة في القضايا العالمية , من الرابط الإلكتروني www.un.org/ar/globalissues/enviranment , تاريخ التصفح 23 مارس 2018.

[3] الموسوعة العربية ," البيئة (مؤتمرات و أنظمة) ", من الرابط الإلكتروني www.arab-ency.com , تاريخ التصفح 23 مارس 2018.

[4] البيئة في القضايا العالمية , **مرجع سابق** .

[5] قسم قضايا البيئة و الأمن الدولي , "دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة" , نشر بتاريخ 6 نوفمبر 2015 , من الرابط الإلكتروني www.politics-dz.com , تاريخ التصفح 23 مارس 2018 .

- ✓ الاتفاقية الأولى : تتعلق بالتنوع الحيوي و تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية و النباتية المهددة بالانقراض .
- ✓ الاتفاقية الثانية : و تتعلق بمناخ الأرض و تهدف إلى مكافحة ارتفاع درجات الحرارة حن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لسخونة الجو .
- ✓ الاتفاقية الثالثة : معاهدة الغابات و المساحات الخضراء .

و في عام 1997 عقدت الجمعية العامة فيما يسمى *قمة الأرض + 5* دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ *جدول أعمال القرن الواحد و العشرين* و تقيمه و تقديم توصيات لمواصلة العمل في إطاره [1] .

03 / *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 :* حيث عقد في مدينة جوهانسبورغ بدولة جنوب إفريقيا , و هذا بموجب قرار الجمعية العامة بما يعرف باسم *ريو + 10* , حيث تم استعراض ما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن الواحد و العشرين الذي اعتمد في 1992 [2] , و لقد كانت الكلمة الختامية *لكوفي عنان* – الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك – بأن : (العالم اليوم بحاجة إلى أن يبدأ موسما للتحول , موسما للتغير , فليكن موسم تُوظِف فيه استثمارا كان لابد أن يتم منذ أمد بعيد , استثمارا يضمن للأجيال المقبلة بقاءها و أمنها) [3] .

04 / *مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 20 إلى 22 حزيران 2012 : حيث* عرف *بمؤتمر ريو +20* , و في هذا المؤتمر اعتمدت الوثيقة الختامية التي تحمل عنوان : *''المستقبل الذي نصبو إليه''* , و قد كانت من أهم محاوره [4] :

---

[1] البيئة في القضايا العالمية , **مرجع سابق** .

[2] وثائق الأمم المتحدة ," البيئة – المؤتمرات و التقارير المتعلقة بالبيئة – ", من الرابط الإلكتروني www.research.un.org/ar , تاريخ التصفح 23 مارس 2018 .

[3] تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورغ , جنوب إفريقيا, 27 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 , الأمم المتحدة , نيويورك , A/CONF.199/20 , من الرابط الإلكتروني https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691 , تاريخ التصفح 23 مارس 2018 .

[4] الأمم المتحدة ," ريو + 20 المستقبل الذي نصبو إليه ", من الرابط الإلكتروني www.un.org/ar , تاريخ التصفح 23 مارس 2018 .

- ✓ كفاءة الطاقة .
- ✓ حماية التنوع البيولوجي .
- ✓ الأمن الغذائي .
- ✓ إدارة النفايات

المطلب الرابع : واقع البيئة في الجزائر (التهديدات و الإستراتيجيات)

تعد الجزائر من دول العالم عامة و دول العالم النامي خاصة تواجه التهديدات البيئية التي أثرت على سير عملية التنمية المستدامة رغم سعيها في إطار التعاون الدولي إلى إيجاد الحلول الفاعلة لمواجهة , و لقد ظهر اهتمام السلطات الجزائرية بقضية حماية البيئة تبعا للمجريات العالمية من المؤتمرات و المعاهدات الدولية التي دقت ناقوس الخطر حول التدهور البيئي و انعكاساته .

و من أهم التهديدات التي تواجه الدولة الجزائرية نذكر [1] :

1.نضوب الموارد الطاقوية على اعتبار أن الجزائر هي دولة ريعية بشكل تام في مقابل وجود طاقات متجددة (مائية , الريح , الشمسية ...إلخ) .

2.هشاشة التربة و الأنظمة البيئية مما انعكس سلبا على القطاع الفلاحي و زيادة تعرضها للانجراف .

3.ندرة الموارد المائية رغم توفر المياه الجوفية , و إمكانية تحليت مياه البحر في مقابل التكاليف الباهظة .

4.التغيرات المناخية , حيث تشير التوقعات العالمية إلى تغير في المناخ و زيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض في مقابل زيادة معدلات الجفاف و انعكاس ذلك على القطاع الفلاحي مع زيادة كبيرة في الطلب على مصادر الطاقة لأغراض التبريد و تحليت مياه البحر .

[1] ربيعة بوسكار , "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2016/2015) , ص 183, 187 .

5.الغابات و التنوع البيولوجي حيث أن هناك زيادة في معدلات إزالة و حرق الغابات و أثر ذلك على النظام البيئي خاصة مع التزايد المستمر في النمو السكاني مع زيادة الملوثات بمختلف أنواعها (في الماء , التربة , الهواء) و انعكاساتها السلبية.

بعد طرح أهم التهديدات البيئية التي تواجهها الجزائر , يتبين أن هناك تحديات صعبة دفعت بالسلطات إلى وضع العديد من المخططات لمواجهة ذلك و التي نذكر منها :

- *مخطط الإنعاش الاقتصادي* لفترة 2001 -2004 : حيث بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28.9 مليار دينار جزائري , موزعة على [1] :
  - ✓ شبكات المياه .
  - ✓ حماية المناطق السهبية و الأحواض .
  - ✓ معالجة النفايات .
  - ✓ مكافحة التلوث و تهيئة الإقليم .
  - ✓ التنوع البيولوجي .
  - ✓ حفظ المواقع الأثرية .
- *الإستراتيجية العشرية لفترة 2001-2011* : و هي إستراتيجية وطنية تهدف إلى [2] :
  - ✓ التقليل من الملوثات الصناعية الخطيرة (تحسين نوعية الهواء , التقليل من النفايات ...) .
  - ✓ المحافظة على الرأسمال الطبيعي و تحسين الإنتاجية .
  - ✓ التخفيض من الضياع الاقتصادي و العمل على زيادة التنافسية .
  - ✓ ترشيد استخدام الطاقة و المواد الأولية .
  - ✓ تقوية تدوير النفايات و تحسين صورة المشاريع .

إن المخططات و الاستراتيجيات التي بادرت بها السلطات الجزائرية لمواجهة الأخطار البيئية دعمت بالعديد من التشريعات المتوافقة معها و التي نذكر منها :

---

[1] شراف إبراهيمي , " البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001, 2011) ", مجلة الباحث , عدد 2 , 2013 , ص 101 .

[2] **المرجع السابق الذكر** , ص 102 .

- ✓ قانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 , المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها , و قد ركز على المعالجة العقلانية للنفايات من ناحية مصدرها و نقلها و فرزها و إعادة استعمالها و التوعية بأخطارها على البيئة و على صحة المواطن .
- ✓ قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 , المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة .
- ✓ قانون رقم 12/02 المؤرخ في 04 أوت 2002 , المتعلق بالمياه , و هو قانون يحدد المبادئ العامة لاستعمال الموارد المائية و تسييرها .
- ✓ قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 , المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

إن هذه القوانين هي نموذج من جملة أخرى و التي كانت كلها تصب في إطار حماية البيئة رغم اختلاف مجالاتها فمنها ما تعلق بالتأمين الكوارث الطبيعية , و هناك من اهتم بالمناطق الجبلية , و كذا الطاقات المتجددة , و حماية بعض الحيوانات من الانقراض ....

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك العديد من المراسيم الرئاسية التي كانت تدعم المجال البيئي و تسعى إلى المحافظة عليه في أطار تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثالث :

التنمية المستدامة بين التعريف و الواقع

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر إلى الوجود بمحض الصدفة , بل كان ذلك راجع إلى دوافع ناتجة عن مجهودات المنظمات و الهيئات الدولية نتيجة للمشاكل البيئية وعلاقة ذلك بالجانب الاقتصادي والاجتماعي مما دفع إلى السعي نحو تحقيقها .

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة و خصائصها

بعد حصول دول العالم الثالث على استقلالها عملت على النهوض و العمل من أجل الخروج من المعضلات الاستعمارية في إطار ما يسمى بتحقيق التنمية , لكن ومع أواخر الثمانينات من القرن العشرين ظهر هذا المصطلح بحلة جديدة أو ما يسمى بالتنمية المستدامة و التي استخدمت لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980 لكن لم يتم تداوله على نطاق واسع حتى عام 1987 أين استخدم من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية تحت عنوان *مستقبلنا مشترك* [1] , حيث عرفت **التنمية المستدامة** بأنها : (هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم , وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسيــة لفقراء العالم , والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة , و فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر و المستقبل) [2] .

---

[1] وثائق الأمم المتحدة , **مرجع سابق** .

[2] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ," مستقبلنا مشترك" , ترجمة محمد كامل عارف , مراجعة علي حسين حجاج ,(سلسلة عالم المعرفة , أكتوبر 1989), ص 69 , من الرابط الإلكتروني https://www.gulfpolicies.com/index, تاريخ التصفح 26 مارس 2018.

ولقد عرفت في إطار مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 الذي صدر عنه جدول أعمال القرن 21 المتضمن لمفهوم التنمية المستدامة بأنها : (إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية أو تحسينها لكي تُمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل)[1] .

و قد تضمنت التنمية المستدامة سبعة مفاهيم أساسية هي[2] :

1. *المفهوم الأول* : فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة و الاقتصاد على جميع المستويات , من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي .
2. *المفهوم الثاني* : مسؤولية كل فرد داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل .
3. *المفهوم الثالث* : فهم الاحتياجات الأساسية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة .
4. *المفهوم الرابع* : احترام الاختلافات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية .
5. *المفهوم الخامس* : تحقيق جودة الحياة عن طريق المساواة و العدالة على المستوى العالمي .
6. *المفهوم السادس* : الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة .
7. *المفهوم السابع* : فهم أن الموارد محدودة و هذا يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر .

و قد عَرفت منظمة الأغذية و الزراعة FAO التنمية المستدامة بأنها : (إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير البيولوجي و المؤسسي بطريقة تضمن إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة و المستقبلية بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية و لا تؤدي إلى تدهور البيئة)[3] .

[1] المجلس الأعلى للتعليم , "التنمية المستدامة ", ص 60 , من الرابط الإلكتروني www.watfa.nat , تاريخ التصفح 26 مارس 2018.

[2] فاطمة مبارك , " التنمية المستدامة أصلها و نشأتها" , مجلة بيئة المدن الإلكترونية , العدد 13, جانفي 2016, ص 14.

[3] الموسوعة السياسية, "التنمية المستدامة", من الرابط الإلكتروني www.political-encyclopedia.org , تاريخ التصفح 26 مارس 2018 .

أما الأمم المتحدة فقد عرفتها بأنها: (تعزيز الازدهار و الفرص الاقتصادية و زيادة الرفاه الاجتماعي و حماية البيئة, و توفير أفضل الفرص لتحسين معاش الناس في كل مكان)[1].

و عرفت في إطار المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة عام 2002 بأنها : (الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع , حيث يمثل السلام و الأمن و الاستقرار و احترام الإنسان و الحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و احترام التنوع الثقافي) [2] .

و تعرف أيضا بأنها :(تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة و دلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هي عملية متكاملة و ليست متعارضة , و منه فالتنمية المستدامة هي سعي متواصل لتحسين نوعية حياة الإنسان و لكن ليس على حساب البيئة)[3] .

و في الأخير يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التسيير الجيد للموارد الطبيعية بما يكفل لنا ازدهار اقتصادي بجانب الرفاه الاجتماعي بطريقة تضمن توفير الحاجات للأجيال الحالية و المستقبلية .

و من خلال التعاريف السابقة فإنه يمكن استنباط **خصائص التنمية المستدامة** و المتمثلة فيما يلي [4] :

1. استنادها على البعد الزمني, فهي لا تحقق مباشرة بل تحتاج إلى عمل دائم ومستمر.
2. السعي إلى تحقيق الحاجات الأساسية بالدرجة الأولى .
3. الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية .
4. الحفاظ على البيئة و المحيط الحيوي .
5. التركيز على الجانب البشري .
6. لا بد من مراعاة الحفاظ على ثقافات المجتمعات على اختلاف أنواعها .

---

[1] تعزيز التنمية المستدامة , من الرابط الإلكترونيwww.un.org , تاريخ التصفح 26 مارس 2018 .

[2] الموسوعة السياسية , "التنمية المستدامة ", **مرجع سابق** .

[3] هادي أحمد الفراجي , **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة** , عمان: دار كنوز المعرفة , 201 , ص 170 .

[4] المجلس الأعلى للتعليم, "التنمية المستدامة" , **مرجع سابق** , ص 61.

7.لا بد من التنظيم و التنسيق في العلاقات بين الدول الغنية و الفقيرة .

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة و مبادئها

أولا : أهداف التنمية المستدامة

بعد انعقاد مؤتمر *ريو دي جانيرو* بالبرازيل عام 1992 توصل العالم إلى مفهوم جديد لرفاهية الإنسان و ذلك باعتماد التنمية المستدامة و بالاستناد على نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002 و مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام 2010 و نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 (ريو +20) , و بعد الموافقة على تقرير جدول الأعمال تنمية ما بعد 2015 القائم على مقترحات مجموعات العمل المفتوحة , و خلال الأيام 25 إلى 27 سبتمبر 2015 عقد مؤتمر قمة التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أين حضره أكثر من 150 شخص من قادة العالم, و كان تحت عنوان(*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*) والتي نصت على 17 هدف و 169 غاية للتنمية المستدامة و التي شرع في تنفيذها انطلاقا من 01 جانفي 2016 [1], وهذا باعتماد مجموعة من المؤشرات *العالمية التي تراوح عددها* 230 مؤشر عالمي لرصد واستعراض تقدم انجاز البرنامج العالمي للتنمية المستدامة وأهدافه , و التي تم وضعها من قبل الخبراء و الموافقة عليها من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2016 و اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الجمعية العامة في سبتمبر من نفس السنة [2] .

و كما ذكرنا سلفا بأن أهداف التنمية المستدامة تمثلت في 17 هدفا و هي متمحورة ضمن خمسة مجالات رئيسية (طالع الملحق رقم 02) و تمثلت الأهداف فيما يلي [3] :

1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المستدامة .
3) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار .

---

[1] أهداف التنمية المستدامة ," لمحة تاريخية ", من الرابط الإلكترونيwww.un.org , تاريخ التصفح 27 مارس 2018 .

[2] مكتب الأمم المتحدة , "برنامج التنمية المستدامة", سبتمبر2016 , من الرابط الإلكتروني www.anu-tn.org , تاريخ التصفح 27 مارس 2018.

[3] أهداف التنمية المستدامة ," لمحة تاريخية" , **مرجع سابق** .

4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع و تعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع .
5) تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين جميع النساء و الفتيات .
6) ضمان توافر المياه و خدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستديمة .
7) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة.
8) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل للجميع و المستدام , و العمالة الكاملة و المنتجة , و توفير العمل اللائق للجميع .
9) إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود , و تحفيز التصنيع الشامل للجميع و تشجيع الابتكار .
10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها .
11) جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة
12) ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة .
13) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره .
14) حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .
15) حماية النظم الايكولوجية البرية و ترميمها و تعزيز استخدامها على نحو مستدام , و إدارة الغابات على نحو مستدام , و مكافحة التصحر, و وقف تدهور الأراضي و عكس مساره , و وقف فقدان النوع البيولوجي .
16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة ,لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة , و إتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة , و بناء مؤسسات فعالة و خاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على جميع المستويات .
17) تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

إن أهداف التنمية المستدامة 17 هي أهداف غير ملزمة قانونا , لكن ورغم ذلك فإنه من المتوقع أن تتمَلكها الحكومات و تضع أطر وطنية لتحقيقها, و مؤشرات لمتابعتها , لذا فإن للدول دور رئيسي في متابعة التقدم على المستوى المحلي و الوطني من خلال جمع البيانات حول تقدم الإنجاز [1] .

ثانيا : مبادئ التنمية المستدامة

لقد قامت التنمية المستدامة على جملة من المبادئ التي من خلالها تستطيع الدول تحقيق الأهداف المخططة سلفا , و من بين هذه المبادئ نذكر [2] :

1)استخدام أسلوب النظم من أجل إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة .

2)المشاركة الشعبية عن طريق توفير الشكل المناسب من اللامركزية و هذا ما يساعد على :

- ✓الحد من زيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال برامج ترشيد استهلاك الطاقة .
- ✓إدارة و معالجة النفايات البيئية و التجارية و الصناعية من خلال برامج التدوير و إعادة التصنيع .
- ✓الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأزون مثل انبعاث كلور الكاربون .
- ✓التخفيض من استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد البدائل .

3)التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية و استغلالها بالطريقة المناسبة .

4)التخطيط الإستراتيجي للموارد الاقتصادية من أجل الأجيال اللاحقة .

5)تحقيق التوازن البيئي و البيولوجي .

6)الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة و تحديد و تطوير هياكل الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك .

7)التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية أي تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجات الأجيال المقبلة .

---

[1] برنامج التنمية المستدامة , **مرجع سابق** .

[2] عبد الله حسون محمد و آخرون , " التنمية المستدامة : المفهوم ,العناصر و الأبعاد" , مجلة ديالي , عدد67 , 2015, ص344.

وهناك مبادئ أخرى للتنمية المستدامة ارتبطت بجدول أعمال 2030 و التي تمثلت فيما يلي [1]:

1) العالمية أي أنها تلزم جميع الدول دون تحديد مستوياتها .
2)عدم إغفال أحد حيث أنها تصل حتى للمحرومين و المحتاجين .
3)الترابط وعدم التجزؤ أي إعادة تنفيذ الأهداف يكون بطريقة مترابطة و ليست منفصلة .
4)الشمولية أي أنه شامل للجميع دون القطاع أو الجنس أو الهوية ... في إطار تحقيق المقاربة القائمة على حقوق الإنسان .
5)الشراكة بين أصحاب المصالح المتعددة و تقاسم المعرفة و الخبرة و الموارد المالية , في إطار تحقيق المقاربة الشاملة .

المطلب الثالث : أبعاد التنمية المستدامة

من خلال ما تطرقنا إليه سلفا فإنه يمكن استنتاج ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة و هي متداخلة و متشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي , حيث تتمثل هذه الأبعـــــاد فيما يلي [2]:

1) البعد الاقتصادي : و يتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة و ذلك من خلال تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية مما يزيد من رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر مع الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد و ذلك من خلال وضع ضوابط الحياة الاقتصادية المتمثلة فيما يلي:

- ✓ تشجيع التغير التقني .
- ✓ التغير في الهيكل الإنتاجي و الاستهلاكي بالشكل الذي يسمح بالحفاظ على المستوى المرغوب من مخزون الموارد النادرة .

و يستند البعد الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية و هي :

[1] جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة , من الرابط الإلكتروني www.unssc.org , تاريخ التصفح 27 مارس 2018 .
[2] ربيعة بوسكار , **مرجع سابق** , ص ص 70,72 .

- ✓ النمو الاقتصادي المستدام .
- ✓ العدالة الاقتصادية .
- ✓ إشباع الحاجات الأساسية و كفاءة رأس المال .

2) البعد الاجتماعي : و هذا يعني تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان , لأن النمو السريع غير المستقر يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و كذا عدم قدرة الحكومات على توفير الخدمات و هذا ما يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية , كما أن النمو السريع له آثاره السلبية على البيئة , لذا فإن هذا البعد يعتمد على الجانب البشري بعناصره التالية :

- ✓ المساواة في التوزيع .
- ✓ الحراك الاجتماعي .
- ✓ المشاركة الشعبية .
- ✓ التنوع الثقافي .
- ✓ استدامة المؤسسات .

3) البعد البيئي : خلال العقديين الماضيين ظهرت العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت عائقا حقيقيا أمام تحقيق التنمية , و على اعتبار أن استنزاف الموارد الطبيعية في النشاطات الزراعية و الصناعية له آثاره على الاقتصاد , فالتنمية المستدامة هي محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي (الموارد الطبيعية) و النظام البيئي . و يمكن القول أن البعد البيئي في التنمية المستدامة يعني الاهتمام بإدارة البيئة و هو الركن الأساسي .

إن هذه الأبعاد الثلاثة تتفاعل فيما بينها لتحقق لنا ما يسمى بالتنمية المستدامة , هذه الأخيرة التي تعمق مفهومها في ظل اعتماد جدول أعمال 2030 و أصبح هناك عنصريين أخريين من أجل تحقيق التنمية المستدامة الفعلية و هما **الشراكة و السلام** و هذا بحسب التقرير الأخير لجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة الصادر عن اليونسكو.

المطلب الرابع :التنمية المستدامة في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال العمل على وضع العديد من الآليات المؤسسية و القانونية و توفير الأطر المالية و الاجتماعية في مواجهة التحديات الكبرى التي تعكر صفو التنمية المستدامة , و التي تزداد حدتها مع التزايد السكاني مما يؤدي إلى تفاقم حدة البطالة و تدهور القدرة الشرائية إلى جانب ذلك تزايد حدة المشكلات البيئية كالتلوث و ندرة المياه و أثر ذلك على المردود الفلاحي... و كلها عوامل مترابطة فيما بينها .

إن زيادة التعمق في مفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي و أصبحت ضرورة ملحة تسعى الشعوب إلى تحقيقها دفع بالسلطات الجزائرية إلى إدراجها ضمن استراتيجياتها و التي كانت تركز غالبيتها على البعد البيئي كأحد الأبعاد الرئيسية في التنمية المستدامة (طالع واقع البيئة في الجزائر ص 30) , أما الاستراتيجيات التي كانت متعلقة بالبعد الاقتصادي و الاجتماعي فقد تمثلت أهمها في [1] :

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي –2004/2001 – (المخطط الثلاثي) .
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو –2009/2005 – (المخطط الخماسي الأول) و هو موجه لامتصاص السكن الهش و البرامج التكميلية المحلية .
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي –2014/2010 – (المخطط الخماسي الثاني).
- ✓ برنامج الاقتصاد الأخضر –2019/2014– (المخطط الخماسي الأخير) والمتفرع إلى مصادر الطاقات المتجددةّ، الصيد البحري وتسيير النفايات وإعادة رسكلتها .
- ✓ الجباية البيئية التي أُقرت على أصحاب المشاريع من خلال اقتطاعات نقدية، تمول الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 75 في المائة، ومنها أيضا ميزانية الدولة أو ما يعرف بالإنفاق الحكومي المتمثل في الموارد المالية المخصصة للبرامج القطاعية، ونخص بالذكر الاستثمارات البيئية .

[1] محمد مسعي ," سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ", مجلة الباحث ,عدد 10, 2012, ص 147 .

و رغم البرامج التنموية المسطرة من قبل السلطات الجزائرية و ما يرافق ذلك من تشريعات و نصوص تنظيمية إلا أنها لم تلقى النتائج الملموسة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تركيزها على المحروقات على اعتبار أنها دولة ريعية و ما يلحق النفط من تذبذبات في الأسعار وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و حتى البيئي لذا لا بد من السعي في البحث عن مصادر للطاقة المتجددة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .

الخلاصة :

بعد استعراض أهم المراحل التي مر بها كل من المجتمع المدني و البيئة و التنمية المستدامة , نصل في الأخير إلى القول بأن المجتمع المدني مر عبر فترات تاريخية كانت متأثرة بالواقع السائد في تلك الفترة إلى أن وصل إلى انبعاثته المعاصرة مع تنوع خصائصه و مقوماته و وظائفه , و أن الجزائر من الدول التي لقي فيها رواجا كبيرا مع الانفتاح السياسي بها , أما البيئة و باعتبارها كل ما يحيط بالإنسان و تأثر و تتأثر به هذا ما أدى إلى اتساع الاهتمام بها نظرا لتفاقم المشكلات البيئية خاصة ما تواجهه الجزائر من معضلات . لنتعرف في الأخير على التنمية المستدامة باعتبار أن البيئة هي أحد أبعادها التي من خلالها تستطيع تحقيق أهدافها التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في إطار السعي العالمي.

الفصل الثاني :

المجتمع المدني و حمايته للبيئة في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إن الحديث عن متغيرات ثلاثة في إطار دراسة واحدة يهدف إلى إيجاد العلاقة بينها و مدى تفاعلها و تحقيقها للنجاعة , خاصة و أن هذه المتغيرات لها دور كبير قي إحداث التغيرات في العالم , فالمجتمع المدني و باعتباره المتغير الأكثر أهمية و فاعلية , و له دور محوري في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

و من خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الدور الحقيقي و الفعال للمجتمع المدني في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , من خلال معرفة العلاقة بين المتغيرات و إبراز ما يمكن للمجتمع المدني أن يؤديه بجدارة و استحقاق .

المبحث الأول :

تداخل العلاقة بين حماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر

إن التوفيق بين أهداف التنمية و ضرورات حماية البيئة يخرج التنمية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الواسع المتعلق بالتنمية المستدامة , هذه الأخيرة تعتبر البيئة أحد أبعادها , تؤثران و يتأثران ببعضهما البعض , ومن خلال هذا المبحث نسعى إلى معرفة آليات حماية البيئة في الجزائر باعتبارها أحد متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر , و معرفة المعيقات التي تقف أمامها .

المطلب الأول : حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن سعي السلطات الجزائرية نحو حماية البيئة و تحقيق التنمية لمستدامة عن طريق وضع الآليات و البرامج التي تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة , حيث سعت إلى تبني المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة المتبنى سنة 2001 و الذي يركز على 4 مجالات أساسية , و التي يظهر من خلالها التأثير المتبادل بين حماية

البيئة و التنمية المستدامة باعتبار أن حماية البيئة من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه المجالات في[1] :

01/ تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته باعتبارها هدف من أهداف التنمية المستدامة , و تدهورها يرجع إلى انتشار النفايات الصلبة الحضرية و تزايد حجم استعمال المياه الملوثة دون مرورها بمراكز المعالجة , و كذا تلوث الهواء نتيجة ما تخلفه السيارات و حرق النفايات ...إلى جانب هذا نجد المشكلات الطبيعية كالانجراف و التصحر و الجفاف ...إلخ و كلها مشكلات أدت إلى تدهور صحة و نوعية معيشة المواطن سواء كان هذا في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية .

إن المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة يرمي على مدى الأمدين المتوسط و الطويل إلى تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته من خلال :

- تحسين الحصول على خدمات الماء و التطهير .
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي و الكيميائي .
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و في جوار المناطق الصناعية .
- خفض إنتاج النفايات و اعتماد تسييرها المتكامل سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي .
- تحسين الأطر القانونية و المؤسساتية لتسيير البيئة .

02/ الحفاظ على رأسمال الطبيعي و تحسين الإنتاجية و ذلك من خلال مواجهة التدهور الذي مس الأراضي و الغابات و المراعي نتيجة للمشكلات البيئية , لذا فإن المخطط الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة يسعى إلى :

- توضيح الوضع القانوني العقاري .
- تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة و اعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة.
- اعتماد سياسة السقي المستديمة .
- رفع الغطاء الغابي و عدد المناطق المحمية .

[1] سامي زعباط , عبد الحميد مرغيت , **مرجع سابق** , ص ص 15, 17 .

- حماية المنظومة البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي و المناطق الساحلية .
- وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين و الشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي .
- ضمان التنمية المحلية و الريفية لرفع معدلات التشغيل و الصادرات و ضمان الحفاظ على الموارد .

03/ خفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية و هذا عن طريق رفع نفقات الميزانيات العمومية بمشاركة الوزارات المكلفة بالاقتصاد و المالية و هذا من خلال تحقيق ما يلي :

- ترشيد استعمال الموارد المالية و موارد الطاقة و الموارد الأولية في الصناعة .
- تحويل أو إغلاق المؤسسات العمومية شديدة التلوث .
- رفع قدرات رسكلة النفايات و استرجاع المواد الأولية .

04/ حماية البيئة الشاملة حيث أن المخطط الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة يهدف إلى إيجاد استراتيجيات كفيلة بحماية البيئة الشاملة على المدى المتوسط و الطويل و ذلك من خلال :

- زيادة الغطاء النباتي و كثافته و تنوعه البيولوجي .
- مضاعفة الفضاءات المحمية و المناطق الرطبة و مناطق التنمية المستديمة .
- خفض انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري و استبعاد المواد المؤذية لطبقة الأزون.
- التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة .

من خلال عرض أهم نقاط المخطط الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة يتبين أن حماية البيئة تعد مطلبا أساسيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة خاصة وأنها بعد رئيسي من أبعادها الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي فهما يؤثران و يتأثران ببعضهما , و انعدام حماية البيئة يعني استبعاد وجود تنمية مستدامة.

المطلب الثاني: آليات حماية البيئة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة و ذلك عن طريق اعتماد البعد البيئي كأهم مدخل لتحقيقها , و في هذا الإطار اتخذت السلطات و في إطار السعي العالمي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية البيئة جملة من الإجراءات التي من خلالها يمكن مواجهة التحديات الكبرى و ذلك من خلال ثلاثة أطر رئيسية لها دور كبير باعتبارها آليات كفيلة لتوفير حماية البيئة و تحقق من خلالها أهداف التنمية المستدامة , و تتمثل هذه الأطر في :

01) **الإطار المؤسساتي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة :** إن فعالية برامج حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى تدعيمها بأجهزة ذات فعالية تسهر على تطبيقها و الحد من المشكلات البيئية , لذا فإن هناك نوعان من الهيئات التي تقوم بذلك و هي :

أ/ **الهيئات المركزية :** لقد تداولت العديد من الهيئات المركزية المسؤولية عن قطاع البيئة في الجزائر و التي كانت متأثرة بالمؤتمرات و الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بموضوع البيئة و التنمية المستدامة . و لقد استخدم مصطلح البيئة في التاريخ الوزاري في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1985 عند استحداث وزارة الري و البيئة و الغابات بموجب المرسوم رقم 131/85 المؤرخ في 21 ماي 1985 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الري و البيئة و الغابات . و توالت التسميات بعدها إلى صدور المرسوم التنفيذي رقم 89/16 المؤرخ في 01 مارس 2016 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية و البيئة [1], و خلال التعديل الوزاري الذي كان في 25 ماي 2017 تم استحداث وزارة خاصة بالبيئة بعد أن كانت تابعة للموارد المائية كوزارة مستقلة و هي وزارة البيئة و الطاقات المتجددة , حيث ستقوم الوزارة بالعمل وفق الخطة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الموارد المائية و البيئة ,"تاريخ الوزارة ", من الرابط الالكتروني http://mre.gov.dz , تاريخ التصفح 29 مارس 2018 .

الاستراتيجية الوطنية من أجل البيئة و التنمية المستدامة التي كانت مسطرة قبل استحداثها , و هذا بالاستناد على مبدأ العرض بين جميع الوزارات و الخدمات اللامركزية و السلطات المحلية و المجتمع المدني في إطار تشاوري وفقا للتشريعات [1].

كما يجدر بالذكر أن للوزارة – حسب سابقتها – هيئات وطنية مكلفة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة تقف معها جنبا إلى جنب لتحقيق الاستراتيجيات المسطرة حيث تتمثل هذه المؤسسات في[2] :

- المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة .
- المحافظة الوطنية للساحل .
- الوكالة الوطنية للنفايات .
- المركز الوطني لتقنيات الإنتاج النظيف .
- مركز تطوير الموارد البيولوجية .
- معهد التكوين في المهن البيئية .
- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية .

إن استحداث وزارة خاصة ما هو إلا دليل على السعي الجاد إلى تحسين الإطار البيئي في إطار ديناميكية التنمية المستدامة بالاستناد على الإطار المؤسساتي و التشريعي و بالاشتراك مع المجتمع المدني كوجه جديد للشراكة حسب ما تسعى إليه الوزارة حاليا [3].

و هذا من أجل تحقيق ما نصت عليه المادة 68 من الدستور بأن : (للمواطن الحق في

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الموارد المائية و البيئة ," السياسة القطاعية ", من الرابط الالكتروني http://mre.gov.dz , تاريخ التصفح 29 مارس 2018

[2] **المرجع السابق الذكر** .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ," شراكة ", من الرابط الإلكتروني http://www.meer.gov.dz/ar , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

بيئة سليمة , تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة , و يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لحماية البيئة) [1] .

ب/ الهيئات اللامركزية : ينص الدستور الجزائري الصادر في 1996 في المادة 15 منه أن : (الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية)[2] , و من خلال ذلك فإنه يمكن تحديد هيئتين أساسيتين لهما الدور في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى اللامركزي و هما الولاية و البلدية هذه الأخيرة تعمل على نجاح كل سياسة و استرتيجية وطنية في مجال التنمية المحلية و ذلك عن طريق هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي و رئيسه من خلال جملة الاختصاصات المخولة لهما قانونا , حيث يمكن إجمال صلاحيتهما في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي :

تنص المادة 94 من قانون البلدية 11/10 على أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي جملة من الصلاحيات من بينها (السهر على نظافة المحيط و حماية البيئة) [3] , أما بالنسبة لصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة فقد تضمنها قانون 11/10 و المتمثلة في[4] :

- التهيئة و التنمية من المادة 107 إلى المادة 112 .
- التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز المادة 114.
- النظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية المادة 123 .

أما فيما يخص دور الولاية في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة فقد نص قانون 07/12 المؤرخ في 12 فيفري 2012 و المتعلق بالولاية أن للمجلس الشعبي

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , دستور 1996, **مرجع سابق** , المادة 68 .

[2] **المرجع السابق الذكر** , المادة 15 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون البلدية 10/11, المؤرخ في 22 جوان 2011 , الصادر بالجريدة الرسمية رقم 37, المؤرخة في 3 جويلية 2011 .

[4] **المرجع السابق الذكر** .

الولائي جملة من الاختصاصات المخولة له في مجالات عدة من بينها مجال حماية البيئة و الفلاحة و الري والسكن والتعمير و تهيئة الإقليم حسب المادة 77 من نفس القانون [1] .

و تنص المادة 84 من نفس القانون أن الوالي و باعتباره ممثلا للدولة يسهر على حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الصحة و الأمن و النظافة و السكينة العمومية [2] .

إلى جانب هذا هناك العديد من القوانين الأخرى المتعلقة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و التي تولي أهمية لدور الجماعات المحلية في تحقيقها منها [3] :

- قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها .
- قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و الذي يولي أهمية كبيرة للجماعات المحلية في تحقيق ذلك .

02) <u>الإطار التشريعي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر :</u>

إن من بين الآليات التي من خلالها تقوم السلطات الجزائرية بالسعي إلى حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة نجد الإطار التشريعي و كل القوانين المنوطة بذلك , حيث نجد هناك 12 قانون من الجيل الثاني للبيئة من قائمة النصوص التشريعية و التنظيمية و هي [4] :

- قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- قانون إدارة و مراقبة و التخلص من النفايات .
- قانون تعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون الولاية 07/12 , المؤرخ في 21 فيفري 2012 , الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12, المؤرخة في29 فيفري 2012.

[2] **المرجع السابق الذكر** , المادة 84 , الفقرة 4.

[3] فاطنة طاوسي , "دور الجماعات المحلية و الإقليمية في الحفاظ على البيئة" , <u>مجلة حقوق الإنسان</u> , مركز جيل البحث العلمي ، العدد 2 , حزيران / يونيو 2013 , ص 78 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الموارد المائية و البيئة , السياسة القطاعية , **مرجع سابق** .

- قانون حماية و تثمين الساحل.
- قانون حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة .
- التهيئة و التنمية المستدامة للإقليم .
- قانون انجاز المدن الجديدة و تثمينها .
- قانون الوقاية و إدارة المخاطر في إطار التنمية المستدامة .
- القانون التوجيهي للمدينة .
- قانون الحفاظ على المساحات الخضراء في إطار التنمية المستدامة .
- قانون المناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة .
- قانون الموارد البيولوجية .

إلى جانب هذه القوانين هناك العديد من المراسيم التنفيذية و المتمثلة في [1] :

- مرسوم يتضمن ضبط القيمة القصوى و مستويات الإنذار و أهداف و نوعية الهواء في حالة تلوث الجو .
- مرسوم يتضمن استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأزون و أمزجتها و المواد التي تحتوي عليها .
- مرسوم يتضمن الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة .
- مرسوم يتضمن التعديل للمرسوم السابق .

و بما أن الجزائر تسعى إلى حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في إطار المجتمع العالمي فإنها عملت في إطار الاستثمارات الخارجية و كذا في إطار الشراكة الأجنبية من خلال التعاون الثنائي (مع إيطاليا , بلجيكا , ألمانيا , فرنسا , سويسرا , اسبانيا و اليابان) , و التعاون متعدد الأطراف (مع البنك العالمي , الصندوق العالمي

[1] عبد الكريم مشنان ," دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ",(مذكرة لنيل شهادة الماجستار إدارة أعمال و التنمية المستدامة , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر , 2012/2011), ص 32 .

للبيئة , البنك الإسلامي للتنمية , برامج الأمم المتحدة للبيئية , برامج الأمم المتحدة للتنمية و الإتحاد الأوربي) .

03)الإطار المجتمعي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة : إن إشراك المجتمع في عملية حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة له دور أساسي و من دونه لا يمكن للإطار المؤسساتي و التشريعي أن يحقق الأهداف المرجوة , حيث يكون ذلك عن طريق :

- إشراك الأفراد باعتماد التوعية و التربية البيئية من أجل السعي إلى تغيير الأنماط السلوكية المضرة بالبيئة عن طريق المدرسة و الصحافة و الشخصيات الدينية و...[1] .
- إشراك منظمات المجتمع المدني حيث نجد قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة قد خصص الفصل 6 منه لتدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئة من خلال المشاركة الفعالة جنبا إلى جنب مع الهيئات الحكومية , و هذا نظرا لدورها الكبير سواء كان ذلك في الجانب التشريعي أو التحسيسي و التوعوي و الوقائي وغيرها... [2] , لذا نجد التنوع في هذا النوع من الجمعيات بحسب تنوع المجالات سواء كانت حماية المحيط , النفايات , حمـــاية الشـاطئ , حمـاية المستهلك ... إلخ , وهذا كله سعيا في المساهمة في تنفيذ استراتيجيات وخطط لتدابير الحفظ الوطنية و تعزيز التنوع البيولوجي و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ[3].

---

[1] عبد المالك حمايدي , " البيئة في الجزائر الوضعية و الجهود ", مجلة آفاق العلوم , العدد 7 ,جامعة الجلفة , مارس 2017 , ص 204 .

[2] فاروق أهناني ," دور المجتمع المدني في حماية البيئة –دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية لولاية ورقلة –", (مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص علوم سياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر , 2015/2014) , ص 28 .

[3] وزارة البيئة و الطاقات المتجددة , الشراكة , **مرجع سابق** .

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة و أثرها على حماية البيئة

تسعى الدولة الجزائرية من خلال الاستراتيجيات و البرامج المستنبطة من المؤتمرات العالمية و الاتفاقيات الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة و هذا بالاستناد إلى الأبعاد الثلاثة و تطبيقا لجدول أعمال القرن 21 إلى تحقيق التنمية المستدامة , لكن و رغم ذلك هناك العديد من المعوقات التي حالت أمام تحقيقها و التي تتعلق بجوانب عدة و هي :

1- المعوقات السياسية و الاقتصادية : من بين أهم المعوقات السياسية و الاقتصادية التي تقف حيال التنمية المستدامة في الجزائر نجد [1] :

- ✓ غياب التخطيط و عدم التحكم في مدة انجاز المشاريع التنموية و هذا راجع إلى نقص الاحترافية و الخبرة , مما أثر ذلك بشكل كبير على سير برامج الإنعاش الاقتصادي .
- ✓ إدارة حكم بيروقراطية معقدة و هدا ما أدى إلى العديد من النقائص و الثغرات .
- ✓ الفساد الإداري و آثاره في إثباط جهود التنمية المستدامة .
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة .
- ✓ عدم استقرار الوضع الأمني وهذا راجع إلى تدهور الوضع الأمني على مستوى دول الحدود.
- ✓ العولمة و آثارها و التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة .

إلى جانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى و المتمثلة فيما يلي [2] :

- ✓ تقلبات أسعار النفط و أثر ذلك على معدلات النمو .

---

[1] بوزيد سايح ," دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر – ", (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية , جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان , الجزائر , 2013/2012), ص ص 441, 449 .

[2] فاطمة شبيلي ," إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" , مجلة الأمم , القاهرة , مصر , نشر بتاريخ 09 أفريل 2017,على الرابط الإلكتروني http://nations-news.com/ar , تاريخ التصفح 30 مارس 2018 .

- ✓ تفاقم حدة البطالة و تدهور المداخيل و القدرة الشرائية للأسر .
- ✓ ضعف قاعدة الفلاحة و الصناعة و انعدام استرتيجية محكمة بينهما .
- ✓ عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة و منافسة و قلة الكفاءة و نقص التخصص في المجالات الحيوية و التسيير اللاعقلاني للموارد الطاقوية .

2-المعوقات الاجتماعية : و من بين هده المعوقات نذكر ما يلي :

- ✓ انتشار معدلات الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية التي تنعكس سلبا على البيئة و بالتالي إعاقة التنمية المستدامة[1] .
- ✓ تفشي البطالة و هذا نتيجة الانكماش الاقتصادي و قلة الموارد المالية للدولة خاصة مع تراجع أسعار النفط على اعتبار أن الجزائر دولة ريعية [2] .
- ✓ النمو الديموغرافي المتزايد حيث وصل عدد السكان في الجزائر في 01 جانفي 2017 إلى 41.3 مليون نسمة , و إذا بقي بنفس الوتيرة المسجلة في 2016 خلال العام 2017 يتوقع أن يصل في 01 جانفي 2018 إلى 42.2 مليون نسمة [3] و أثر ذلك على النفايات غير المعالجة و تأثيرها على التنمية المستدامة .

3- المعوقات البيئية : إن مفهوم البيئة و التنمية المستدامة مفهومان متداخلان و المشكلات البيئية تؤدي بالتأكيد إلى أعاقة التنمية المستدامة , و من تلك نذكر :

- ✓ التصحر الذي أصبح يمس منطقتي الهضاب العليا و الأطلس الصحراوي, و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الرعي المفرط الذي انعكس بالسلب مما زاد من حدة انجراف

---

[1] أيوب مسيخ ," التنمية المستدامة في الجزائر و التحديات المطروحة أمامها ", مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية , فيفري 2018 ,من الرابط الالكتروني https://giem.kantakji.com , تاريخ التصفح 30 مارس 2018 .

[2] **المرجع السابق الذكر** .

[3] الديوان الوطني للإحصاءات , "عدد السكان ", من الرابط الإلكتروني http://www.ons.dz/index-ar.php .

التربة , إلى جانب هذا لا ننسى أثر الحرائق على المساحات الخضراء , و كذا تعرض هذه الأخيرة إلى الحشرات و الأمراض المختلفة مما أدى إلى إتلافها [1] .

✓ التلوث الذي أصبح له أبعاد اجتماعية و اقتصادية و بيئية مما انعكس سلبا على التنمية المستدامة في الجزائر , و له نوعيين هما[2] :

*التلوث الهوائي الناتج عن الصناعات الثقيلة و الصناعات الإسمنتية و كذا وسائل النقل , إلى جانب النفايات التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة للتهرب من دفع الضرائب .

*التلوث المائي و الناتج عن مخلفات المصانع التي ترمى في المياه أو نتاج تسرب المبيدات في الأرض مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية , و كذا سوء تسير مياه الصرف الصحي , و هذا كله ينعكس على صحة الإنسان و بالتالي يعيق تحقيق التنمية المستدامة .

✓ النفايات والتي لها أثر كبير و هي نوعان [3] :

*النفايات المنزلية التي زادت من حدتها انعدام أماكن فرزها و عدم توعية المواطن بأضرارها , و عدم وجود الآلية لإعادة تدويرها .

*نفايات صناعية الناتجة عن مخلفات المصانع مثل مخلفات مصانع الجبس و الاسمنت و غيرها .

---

[1] وفاء شماني ," التصحر في الجزائر أسبابه و آثاره على الاقتصاد الوطني –دراسة حالة بلدية العش ولاية برج بوعريريج ", (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية , جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية , الجزائر ,2012/2011), ص 28.

[2] شفيقة مهري ," المشاكل البيئية في الجزائر ", مقال نشر بتاريخ 07 ديسمبر 2011 , على الرابط الإلكتروني www.maqalaty.com , تاريخ التصفح 24 مارس 2018 .

[3] سهام بلقرمي ," تجربة الجزائر في حماية البيئة ", مقال نشر بتاريخ 18 نوفمبر 2009 , على الرابط الإلكتروني http//:sciencesjuridiques.ahlmontada.net , تاريخ التصفح 24 مارس 2018 .

✓ محدودية المياه العذبة وهذا نظرا لطبيعة المناخ في الجزائر من جهة و سوء الاستعمال من جهة أخرى ,وهذا ما يؤثر على نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب [1].

المبحث الثاني:

المجتمع المدني في الجزائر كفاعل في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

بعد ظهور الخطاب الجديد حول إسهام المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في ظل التطورات العالمية أصبح من الضروري تحديد مسؤولياته في هذا الإطار من خلال إبراز آلية عمله و الصعوبات التي يواجهها في إطار تفعيل دوره .

المطلب الأول : آلية عمل المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن الآليات التي يعمل وفقها المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة تستند إلى ما نص عليه المشرع الجزائري في إطار وضع النصوص القانونية التي تمكن من عملية التسيير الجيد , و من خلال الإطلاع على تلك المواد القانوني فإنه يمكن استنباط آليتين من خلالهما يستطيع المجتمع المدني من أداء دوره في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و تتمثل في :

01- **دور المجتمع المدني في تجسيد الآلية الوقائية** : حيث تظهر هذه الآلية من خلال عدة مظاهر هي :

[1] شراف إبراهيمي , " البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001, 2011) ", جامعة الشلف , الجزائر , على الرابط الإلكتروني www.revues.univ-auargla.dz , تاريخ التصفح 24 مارس 2018.

- الدور الاستشاري للمجتمع المدني : حيث يظهر الدور الاستشاري من خلال منح المشرع الجزائري للمجتمع المدني الحق في إبداء الرأي في دراسة مدى التأثير على البيئة وهذا من خلال القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [1] , و كذا المرسوم التنفيذي رقم 147/07 المحدد لمجال تطبيق محتوى و كيفيات المصادقة على دراسة و موجز التأثير على البيئة [2] . و قد حدد بمقتضاهما أن كل شخص يرغب في القيام بمشروع من شأنه أن يلحق أضرارا مباشرة في الحال أو في المستقبل بضرورة إجراء دراسة مدى التأثير على البيئة باعتماد طابع المشاركة في التشاور مع مختلف القطاعات و المجتمع المدني و هذا من خلال [3] :

*الطابع الإعلامي لدراسة مدى التأثير, و يمكن هنا أن يظهر دور المجتمع المدني من خلال إعلامه من أجل دراسة المشروع و إبداء رأيه في مدى التأثير على البيئة, و هذا ما يسمح بالوقاية من الأخطار الناجمة عن المشروع .

*الطابع التشاوري لدراسة مدى التأثير و يمكن هنا لممثلي المجتمع المدني اعتماد مبدأ المشاركة و المشاورة من أجل تقديم الاقتراحات بحسب ما نص عليه القانون , مما يسمح بالارتقاء بمستوى البيئة .

*شراكة المجتمع المدني في دراسة مدى التأثير على البيئة تضمن حماية هذه الأخيرة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة . و مثال ذلك ما حدث في ولاية غرداية بشأن انجاز مشروع خاص بإنتاج وتخزين و معالجة النفايات السامة (زيوت الاسكارال),

---

[1] القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , **مرجع سابق** .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 المحدد لمجال تطبيق و محتوى و كيفيات المصادقة على دراسة موجز التأثير على البيئة , الجريدة الرسمية عدد 34, الصادرة بتاريخ 22 ماي 2007 .

[3] صباح حواس , " المجتمع المدني و حماية البيئة في الجزائر – واقع و آفاق – ", (مذكرة لنيل شهادة الماجستار في القانون العام , قسم الحقوق , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2, الجزائر , 2015/2014), ص ص 80, 83 .

حيث نظمت جمعية البيئة لمكافحة التلوث في بني يزقن و جمعية حماية البيئة و الثروة الحيوانية للعطف ندوة علمية حول خطورة ذلك [1] .

- الدور التربوي و التوعوي للمجتمع المدني : مع التزايد المستمر للمشكلات البيئية و مع زيادة تفاقمها وتعقيدها أصبح من الضرورة الاهتمام بالتربية البيئية والتي تعني (بأنها عملية تربوية تهدف إلى تكوين القيم و الاتجاهات و المدركات اللازمة لتحديد العلاقة التي تربط الإنسان بمحيطه, و توضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة و حسن استغلالها من أجل رفع مستوى معيشته) [2].

أما التوعية البيئية فتعني إدراك الفرد لأهمية المحافظة على البيئة و مكوناتها لضمان استدامة التنمية و حياة أفضل للأجيال الحالية و اللاحقة [3] .

و من خلال التعريفين السابقين يظهر هناك تداخل بين المفهومين حيث أن البيئة تتطلب تربية و توعية الفرد بأهمية حمايتها و تكثيف جهود جميع مؤسسات المجتمع ككل عن طريق تكامل الأدوار انطلاقا من الأسرة إلى المؤسسات التعليمية وصولا إلى منظمات المجتمع المدني و دورها في غرس الوعي البيئي و ترشيد سلوك الفرد من أجل حماية البيئة و المحافظة عليها [4] .

---

[1] محمد الأبرش ," السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية ", (أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع البيئة , , قسم العلوم الاجتماعية , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2017/2016) , ص 221 .

[2] صلاح عبد المحسن عجاج ," التربية البيئية " , من الرابط الإلكتروني http://faculty.mu.edu.sa , تاريخ التصفح يوم 30 مارس 2018 .

[3] الهيئة العامة للأرصاد و حماية البيئة ," التعريف بالتوعية البيئية ", من الرابط الإلكتروني http://pme.gov.sa/ar , تاريخ التصفح 30 مارس 2018 .

[4] صباح حواس , **مرجع سابق** , ص ص 85 , 86 .

- الدور التحسيسي للمجتمع المدني : إن للمجتمع المدني دور كبير في الجانب التحسيسي , و من أهم وسائل التحسيس البيئي التي يعتمدها كآلية وقائية في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة نجد [1] :

*التحسيس عن طريق الاتصال المباشر و يكون ذلك عن طريق الندوات و المحاضرات العامة إلى جانب التوعية المتخصصة و هذا حسب نوع التحدي الذي تواجهه البيئة .

*التحسيس عن طريق وسائل الإعلام سواء كان إعلاما مقروءا عن طريق المطويات و النشريات أو إعلاما سمعيا أو إعلاما سمعيا بصريا , و لقد احتلت شبكة الأنترنات الصدارة في التواصل و الإعلام بين الأفراد و منظمات المجتمع المدني الرائدة في هذا المجال .

02- **دور المجتمع المدني في تجسيد الآلية الرقابية :** إن منظمات المجتمع المدني الناشطة في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة لها دور المراقب في كشف المخالفات التي تمس البيئة , وقد أعطى لها المشرع الجزائري حق اللجوء إلى القضاء في حال وجود مخالفات للقواعد البيئية (الدور القضائي للمجتمع المدني كتجسيد للآلية الرقابية) حيث نجد أن لمنظماته حقوق و المتمثلة فيما يلي :

*حق الجمعيات في اللجوء إلى القضاء العادي (المدني) و يظهر المشرع الجزائري ذلك من خلال :

- المادة 36 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة قد أعطت الحق لجمعيات حماية البيئة في (رفع دعوة أمام الجهات القضائية عن كل مساس بالبيئة) [2] .

---

[1] كريم بركات ," مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ", (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون , قسم الحقوق , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة مولود معمري تيزي وزو , الجزائر , 2014), ص 160 .

[2] قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , **مرجع سابق** , المادة 36 منه .

– المادة 37 من نفس القانون تنص على المخالفات التي يحق للجمعيات الدفاع عنها و المتعلقة بـحماية البيئة و تحسين الإطار المعيشي , و حماية الماء و الهواء و الجو و الأرض و باطن الأرض و الفضاءات الطبيعية و العمران و مكافحة التلوث [1], مثل ما قامت به جمعية حماية الطبيعة و البيئة بعين بسام ولاية البويرة حيث رفعت دعوة قضائية ضد الوحدات الصناعية المحاذية للواد لكحل نتيجة لرمي الفضلات الصناعية ما لذلك من أخطار في تلوث المياه [2] .

*حق الجمعيات في اللجوء إلى القضاء الإداري و يكون ذلك في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام حسب ما نصت عليه المادة 36 من قانون 10/03 , أي في حالة ممارسة حق الطعن القضائي أمام الجهات القضائية المختصة ضد القرارات الإدارية بسبب عيب في الإجراءات و تجاوز السلطة أو مخالفة القانون [3] .

المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

إن الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني و تعيق دوره في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة تتمثل في جملة المعيقات و المثبطات التي تحول أمام الدور الحقيقي حيث يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات و هي :

01 – الصعوبات السياسية : و تتمثل في :

- تقليص مشاركات المجتمع المدني في صنع السياسات الوطنية.
- البيروقراطية و أثرها على تعكير فعالية المجتمع المدني .

---

[1] قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , **مرجع سابق** , المادة 37 منه .

[2] محمد الأبرش , **مرجع سابق** .

[3] صباح حواس , **مرجع سابق** , ص 90 .

- تأثير نشاط الجمعيات البيئية بالوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء مما جعل أداءه لصيقا بالأداء الحزبي و هذا في إطار تداخل و تجاذب للمصالح [1] .
- سياسات الإقصاء أو الاحتواء أو التهميش التي تتبعها الدولة مع منظمات المجتمع المدني [2] مما حال ذلك أمامه تحقيق متطلبات حماية البيئة .
- عدم وجود تعاون حقيقي بين منظمات المجتمع المدني و الهيئات اللامركزية في حماية البيئة .

02- الصعوبات القانونية : حيث تمثلت فيما يلي [3] :

- جهل معظم منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة بالنصوص القانونية التي تساهم في تفعيل دورها .
- مشكل التمويل الذي يتم عن طريق الهبات و المساعدات المقدمة من طرف الدولة و هذا ما يؤثر على أهداف و توجهات منظمات حماية البيئة و يطرح إشكالية الاستقلالية في ظل التبعية المالية .
- تنص المادة 26 من قانون الجمعيات بعقوبة السجن لممثلي الجمعيات غير القانونية و التي لم تسجل بعد , أو التي تم تعليق نشاطها , أو تلك التي تم حلها .
- المادة 95 من قانون العقوبات تنص بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات ,أو بغرامة مالية على كل دعاية تمس المصلحة الوطنية [4] مثل قضية الغاز الصخري في عين صالح و منع جمعيات حماية البيئة من التظاهر و التجمع .

---

[1] قوي بوحنية ,"المجتمع المدني الوجه الآخر للممارسة الحزبية ", مقال نشر في 15 مارس 2011 على الرابط الإلكتروني htte://bohath.blogspot.com , تاريخ التصفح 31 مارس 2018 .

[2] خالد جاسم إبراهيم الحسن الحويسني ," الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع ", (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستار في العلوم السياسية , كلية الآداب و العلوم , جامعة الشرق الأوسط ,الفصل الثاني 2012,2013), ص 64 .

[3] صباح حواس , **مرجع سابق** , ص 94 .

[4] قانون العقوبات 2015 , القسم الخامس الجنايات المساهمة في حركات التمرد , المادة 95 منه , ص 47 .

03- الصعوبات الإدارية : و من بينها نجد [1]:

- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني و هذا ما يفقدها مصداقيتها و بالتالي عدم إحداث تغير في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.
- غياب البناء الإداري و المؤسساتي و الاعتماد على العمل العشوائي مما لا يحدث أي تغيرات على المستوى البيئي .
- ضعف التنسيق و التعاون و تبادل الخبرات و التجارب و المعلومات بين منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة , على اعتبار أن هناك تداخل بينها سواء كان دلك على المستوى الوطني أو المستوى العالمي .
- وجود عقبات في الحصول على المعلومات رغم الحق القانوني حسب ما أقر به قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

04- الصعوبات الثقافية و الاجتماعية : و التي نذكر منها :

- عدم الإحساس بالمسؤولية و انعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين مما يؤدي إلى عرقلة جهود منظمات المجتمع المدني [2] .
- ضعف ثقافة التطوع في مجال حماية البيئة نتيجة لسيطرة النظام القبلي العشائري , إلى جانب أن تأسيسها أقرب منه للإحسان أكثر من السعي إلى التنمية بما يوازي البرامج الحكومية [3] .
- عدم وجود تربية بيئية فعلية و هذا ما أثر سلبا على دور المجتمع المدني في حماية البيئة و يرجع ذلك إلى نقص التوعية داخل الأسرة و المؤسسات التعليمية مما زاد في ضعف الحس البيئي .

---

[1] صباح حواس , **مرجع سابق** , ص 97 .

[2] **المرجع السابق الذكر** .

[3] علي محمد ديهوم و فتحي بلعيد أبو رزيزة , "المجتمع المدني و دوره في عملية التنمية المحلية ", (المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار و التنمية في منطقة الخمس , أيام 25-27 ديسمبر 2017), من الرابط الالكتروني http://ecidiko.elmergib.edu.ly , تاريخ التصفح 31 مارس 2018 .

- نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال حماية البيئة مما جعل منظمات المجتمع المدني لا تولي أهمية كبيرة للأخطار البيئية .

المطلب الثالث : معايير فعالية منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

إن فعالية منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى تضافر الجهود بين جميع الأطراف المجتمعية من أجل تحقيق دورها في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , لهذا لا بد من وجود معايير لقياس فعاليتها من جهة , و معايير لتنميتها و تطويرها من جهة أخرى.

01-**معايير قياس الفعالية:** تسعى منظمات المجتمع المدني من خلال دورها الخدماتي الخيري التطوعي إلى تفعيل المشاركة الواعية من أجل تضافر الجهود في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , و ذلك عن طريق تسطير جملة من الأهداف و السعي وراء تحقيقها من خلال أدوار مختلفة أملا في تحقيق التوازن البيئي , لذا فإن هناك جملة من المعايير التي تندرج ضمن هذا الإطار و تتمثل فيما يلي [1] :

- كيفية إدارة الموارد الطبيعية .
- الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام .
- رفع الوعي العام و الدعم المؤسسي و بناء القدرات.
- تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة.
- رفع درجة انتماء الأفراد و احترامهم لبيئتهم و مجتمعاتهم.
- توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و توفير بيئة أفضل للمعيشة و العمل.
- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] إيمان بوشنقير, محمد رقامي ," دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " , مجلة جيل حقوق الإنسان , مركز جيل البحث العلمي , العدد 2 , حزيران /يونيو 2013 , ص 44 .

- القضاء على مشاكل الفقر و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي.

من خلال هذه المعاير فإنه يمكن تحديد فعالية المجتمع المدني من عدمها , من خلال نشاطه في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

02- معايير تطوير الفعالية:

و هي جملة من المستويات التي من خلالها تسهل للمجتمع المدني القيام بدوره المنوط له في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و تتمثل هذه المستويات في [1] :

- الأسرة : و هي الخلية الأولى في تكوين المجتمع , لها دور هام في تنشئة الأجيال و من خلالها يمكن تطوير و تنمية ثقافة الحفاظ على البيئة من خلال التربية على أسس النظافة و الاستخدام الرشيد للماء و موارد الطاقة (كهرباء و غاز), و يمكن أن يظهر دور المجتمع المدني من خلال جمعيات الأحياء و دورها التربوي و التوعوي و التحسيسي.

- المؤسسات التعليمية : حيث أن لها دور تكميلي للأسرة , وهذا من خلال المناهج الدراسية المقدمة للتلميذ في الأطوار التعليمية المختلفة , و كذا عن طريق النوادي العلمية (النادي الأخضر) المتعلقة بحماية البيئة و التابعة لمحيط المدرسة من خلال نشاطاتها المتعلقة بعمليات التشجير أو إعادة التدوير و غيرها ...

- النقابات العمالية : حيث يتم تعريف العمال بالأضرار التي تلحق البيئة جراء الاستخدام لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة و التي لها انعكاسات سلبية على صحة العمال , و هنا يظهر دور منظمات المجتمع المدني من خلال المطالبة بالحصول على التكنولوجيات النظيفة مع توفير البيئة المناسبة للعمل .

- العلماء : من خلال التعامل معهم في عقد الدورات و الندوات المتعلقة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة سواء كان ذلك عن طريق الوسائل السمعية البصرية مثل

---

[1] إسراء جبريل رشاد مرعي ," المجتمع المدني و مساهمته في تنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030" , المركز الديمقراطي العربي , أوت 2016 , من الرابط الإلكتروني http://democraticac.de/?p=35428 , تاريخ التصفح 31 مارس 2018 .

التلفزيون , أو عن طريق الوسائل السمعية مثل الإذاعة أو عن طريق عقد اللقاءات و التجمعات الجماهيرية .

- المؤسسات الدينية : من خلال الخطب و الدروس و الندوات التوعوية التي تشرح أهمية الحفاظ على البيئة في مقابل مخاطر التلوث البيئي بمختلف أشكاله .
- الإعلام : حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة معه في إبراز التقييمات البيئية و نشر الوعي و التثقيف حول موضوع حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.
- المجالس الشعبية البلدية : من خلال الشراكة معها من أجل تحقيق حماية أفضل للبيئة و لتحقيق تنمية مستدامة وفق الأطر التشريعية و القانونية المنصوص عنها .

المبحث الثالث:

شراكة المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

تسعى الدولة الجزائرية لمواجهة التحديات و العقبات التي تحول أمام توفير بيئة سليمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالاستناد إلى بناء العلاقة التشاركية بين القطاعات الثلاثة و المتمثلة في القطاع العام (بشقيه المركزي و اللامركزي) و القطاع الخاص و المجتمع المدني و هذا من خلال التفاعل الدائم و المستمر من أجل حياة أفضل في إطار بيئة سليمة و تنمية مستدامة للجيل الحالي و الأجيال المستقبلية, مما يدفع بمنظمات المجتمع المدني بتحديد مبادئها و أهدافها لتتحقق مساهماتها في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الأول : علاقة المجتمع المدني بالفواعل الأخرى في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

لقد شاع في السنوات الأخيرة انتشار واسع لمفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاثة تحت مسميات عديدة مثل الحاكمية , الحكم الراشد , الحوكمة ... و التي تعرف بأنها : (عقد اجتماعي جديد يقوم على الشراكة الثلاثية بين الحكومة و المجتمع المدني و القطاع

الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع و إدارة أكثر رشادة لشؤون المجتمع) [1] , و تستند الحوكمة إلى مجموعة من المقومات و هي المشاركة , المساءلة , الشفافية , حكم القانون , الكفاءة . الفعالية , الاستجابة , الشرعية ..[2].

إن العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص هي علاقة تشابك و تكامل (الشكل رقم 1) على اعتبار أن القطاع العام يمثل التنظيم السياسي الذي يهيئ البيئة القانونية و السياسية من خلال الدفاع عن المصالح العمومية و حفظ الأمن و الاستقرار و وضع الآليات و الاستراتيجيات التي تضمن حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , أما القطاع الخاص فهو جملة من الشركات و المؤسسات الوطنية منها و الدولية التي تمارس نشاطها في إقليم محدد, ومن خلاله يمكن خلق فرص عمل عديدة و من ثم تحقيق دخل لأفراد المجتمع من خلال المشاريع الاستثمارية في إطار وجود نظام تشريعي ملائم , أما المجتمع المدني فهو حلقة الوصل بين القطاعين العام (الدولة) و القطاع الخاص , و هذا ما يحقق لنا ترسيخ لمقومات الحوكمة في إطار تشاركي [3] . و من أجل ترسيخ ذلك فإنه لابد من توفر جملة من الشروط التي من خلالها تتفاعل القطاعات الثلاثة في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و التي نذكر منها :

*إعادة النظر في القانون الرامي إلى إنشاء منظمات المجتمع المدني و من ذلك قانون الجمعيات12 /06 [4] و على الرغم من الحق الدستوري و القانوني في إنشاءها و في حرية الرأي و التعبير و التنظيم إلا أن هذا القانون يسمح للسلطات بمراقبة كل

---

[1] سامح فوزي , **الحوكمة** , مصر : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية , 2005 , ص 4 .

[2] عمراني كربوسة ," الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر", ص 6 , من الرابط الإلكتروني http://www.univ-chlef.dz , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

[3] نصيرة خوذيري , أحلام خلوفي ," الحوكمة المحلية –أسس و مقومات– ", (مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون , تخصص قانون الجماعات المحلية و الهيئات الإقليمية , قسم الحقوق , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة عبد الرحمان ميرة , بجاية , الجزائر ,2012–2013), ص ص 20, 24 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات , المؤرخ في 12 جانفي 2012 , الصادر في الجريدة الرسمية رقم 2 المؤرخة في 15 جانفي 2012.

نشاطاتها و أعمالها و هذا بحسب المادة 18, 19 ,20 من نفس القانون مما يحد من استقلاليتها و يؤثر عليها , أما من المادة 29 إلى 38 في الفصل الثاني من نقس القانون و الذي يحدد موارد الجمعيات و ممتلكاتها مما يجعلها تابعة للدولة و يحد من نشاطها و هذا ما يؤدي إلى إعاقة أعمالها فيما يخص حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

*وضع أسس سليمة لبناء شراكة بيئية عن طريق تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات حول كل ما يتعلق بالبيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة , و جعل العلاقة بين القطاعات الثلاثة تمتاز بالشفافية مما يخلق جو من الثقة المتبادلة [1] .

*وضع آليات تنظيمية على مختلف المستويات لإشراك المجتمع المدني في بلورة الخطط الوطنية لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و اعتباره شريكا أساسيا مما يساهم في فتح باب الحوار و التشاور و التنسيق و التعاون [2] و بالتالي تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الوطنية من أجل البيئة .

*العمل على اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة من خلال مساعدة الدولة للقطاع الخاص في الحفاظ على البيئة من خلال المساعدات المالية و السعي إلى اعتماد الطاقات البديلة و كل ما هو أقل ضررا بالبيئة [3] .

*تعميق المشاركة و الممارسة الديمقراطية بين القطاعات الثلاثة , و داخل منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها .

*التزام القطاع العام بمقومات الحوكمة من شفافية و مساءلة و مشاركة ...إلخ و هذا ما ينعكس على المجتمع المدني و القطاع الخاص و تحقيق شراكة حقيقية في سبيل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

و في إطار تدعيم الدور التشاركي بين القطاعات الثلاثة و السعي نحو الديمقراطية التشاركية عملت السلطات الجزائري في تدعيم ذلك خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة حيث

---

[1] صباح حواس , **مرجع سابق** , ص 144 .

[2] **المرجع السابق الذكر** , ص 145 .

[3] **المرجع السابق الذكر** , ص 146 .

قامت بإنشاء وزارة مستقلة للبيئة بعدما كانت تابعة لوزارة الموارد المائية و اعتماد توجه جديد نحو الطاقات المتجددة و هذا حسب التعديل الوزاري الذي كان في 25 ماي 2017 فأصبحت هناك وزارة البيئة و الطاقات المتجددة و عينت على رأسها السيدة فاطمة الزهراء زرواطي كوزيرة لهذا القطاع حيث أنها تسعى منذ تعينها من خلال خرجاتها الميدانية إلى التحسيس بالدور الرائد للمجتمع المدني في محاربة الظواهر السلبية التي تمس بالبيئة , و رأت بأن هيئات الدولة لا يمكنها القيام بواجباتها دون المجتمع المدني الذي له دور هام و فعال في حماية البيئة و المحافظة عليها تعتمد على المقاربة التشاركية تضمن انخراط مختلف الفاعلين والشركاء المحليين, و أن الحركة الجمعوية تعد فاعلا محوريا في المحافظة على المحيط الإيكولوجي وهي مدعوة –كما أضافت– إلى مرافقة عمليات السلطات العمومية لضمان فعالية أكثر وأن المجتمع المدني ينبغي أن يتجند لتكريس الثقافة البيئية [1] و من ثم تحقيق التنمية المستدامة .

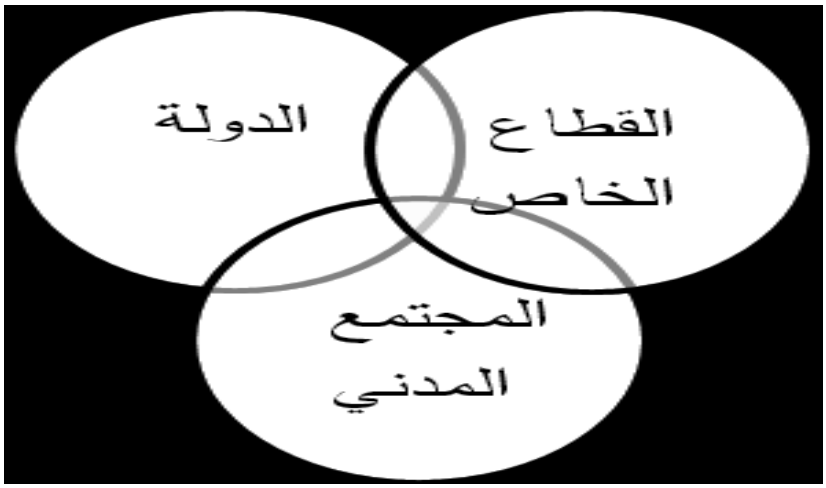

الشكل رقم (1) يوضح أطرف الشراكة و تداخلها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ,"غرداية: زرواطي تحث النسيج الجمعوي على تضافر الجهود للمحافظة على البيئة ", بتاريخ 06 نوفمبر 2017 , من الرابط الالكتروني http://www.meer.gov.dz/ar/?p=519 , تاريخ التصفح 03 أفريل 2018 .

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف المجتمع المدني في إطار الشراكة من أجل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

تسعى تنظيمات المجتمع المدني و خاصة منها جمعيات حماية البيئة في الجزائر إلى تحقيق جملة من المبادئ و الأهداف في إطار حماية البيئة من الأخطار و المشكلات التي تواجهها على الصعيد الوطني و العالمي وأملا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تصبو إليها الأمم المتحدة في ظل جدول أعمال 2030 , حيث تعمل الجمعيات البيئية بجانب الهيئات الحكومية وفق لما نص عليه قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , و من بين أهم المبادئ و الأهداف التي ترمي منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها في إطار هذا المجال نذكر[1] :

01- ترسيخ و تنمية فكرة المواطنة البيئية و مسح فكرة الاستغلال عن طريق تعزيز الثقة لدى المواطن و الآخرين على حد سواء للإقتداء ببعضهم البعض , و هذا ما يخلق ما يسمى بالمواطنة البيئية التي من خلالها يتم ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على المصادر البيئية و حماية المحيط البشري مما يسهم في بناء و تحقيق أهداف التنمية المستدامة , و يكون ذلك عن طريق توعية المواطنين و تحفيزهم عن طريق مساهماتهم في نشاطات تنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها مثل ما قامت به سلطات ولاية المسيلة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني تحت شعار '' البداية لنا و الاستمرارية لكم '' التي كانت مع بداية في 8 جانفي2017 من مدينة بوسعادة تمثلت في حملة النظافة على مستوى الأحياء و حملات تشجيرية ...[2] .

---

[1] أحمد أسعد توفيق زيد ," دور الجمعيات الوطنية في التوعية و الحد من المخاطر البيئية – المنظمة الوطنية و إرشاد المستهلك و محيطه نموذجا – ", مداخلة نشرت في أعمال ملتقى آليات حماية البيئة الذي نظمه مركز جيل البحث العلمي, الجزائر العاصمة يوم 30 ديسمبر 2017 , ص 15 , من الرابط الالكتروني http://jilrc.com , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

[2] انطلاق أيام التظاهرة (البداية لنا و الاستمرارية لكم) من بوسعادة , من الرابط الإلكتروني http://www.bou-saada.info/archives/4852 , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

02- تعميم الثقافة البيئية و الوعي البيئي من خلال إدراك مدى خطورة المشكلات البيئية و كيفية المشاركة في حلها , و بالتالي ضمان صحة المواطن ببيان الأسباب الرئيسية للأضرار التي تهدد الإنسان و بيئته , و يكون ذلك عن طريق حملات التوعية على مستوى مختلف الشرائح فكلما كان الوعي البيئي مرتفع لدى المواطن , كلما انعكس ذلك على إيجابا على سلوكه اتجاه محيطه و بيئته , و بالتالي بناء جيل ذا كفاءة عالية و لديه الاستعداد للتعامل بخبرة و مسؤولية مع قضايا البيئة , مثل ما تقوم به وزارة البيئة و الطاقات المتجددة عن طريق إدخال التربية البيئية في المدارس و تثقيف الأجيال القادمة في حماية البيئة بإنشاء النادي الأخضر على مستوى المدارس [1] .

03- ترسيخ مبدأ الإعلام و مشاركة المواطنين و هذا عن طريق التزويد بكافة المعلومات المتعلقة بالبيئة بهدف التعرف على الأخطار البيئية و من ثم السعي إلى توخيها , بمعنى الإعلام البيئي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني يعمل على كفتين الأولى هي المواطنين عن طريق التوعية والتربية وهنا يظهر الدور التحسيسي (الوقائي) , و الكفة الثانية هي الدولة عن طريق الإنذار و التنبيه بغرض الكشف عن الأخطاء و دق ناقوس الخطر (الدور الرقابي) [2] .

04- إبداء الآراء حول القوانين و التشريعات المُنظمة للبيئة أو تلك المتعلقة بها , على اعتبار أن رسم السياسات البيئية لا يقتصر على الهيئات الرسمية بل لا بد من إشراك منظمات المجتمع المدني عن طريق التشاور و فتح مجال الحوار و النقاش العام مثل ما نص عليه قانون 02/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسير الكوارث

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ,البيئة (التوعية و التثقيف البيئي), من الرابط الإلكتروني http://www.meer.gov.dz/ar , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

[2] تركية سايح , **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** , الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية , 2014 , ص 108 .

في إطار التنمية المستدامة[1] , و بالاشتراك مع كافة المجالات الصحية و الاستهلاكية و الصناعية و الزراعية و...في إطار الأهداف التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة , و العمل على تقديم التقارير الدورية حول حالة البيئة التي يعيش فيها المواطن إلى الجهات المعنية بحماية البيئة في الدولة .

و يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تحقق مبادئها و أهدافها من خلال ثمانية أصناف رئيسية من الأدوار التي تقوم بها و تتمثل في[2] :

- ✓ إعلام و تربية الجمهور .
- ✓ تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين و الإداريين و المنتخبين .
- ✓ المشاركة و المشاورة مع المنتخبين و الإداريين .
- ✓ نشر المعلومات لوسائل الإعلام .
- ✓ اللجوء إلى القضاء في كل مخالفة لقوانين حماية البيئة .
- ✓ إصدار النشريات و المجلات .
- ✓ حيازة و تسيير الأوساط الطبيعية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 02/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة , المؤرخ في 25 ديسمبر 2004, الصادر بالجريدة الرسمية رقم 84 , المؤرخة في 29 ديسمبر 2004 .

[2] يحي وناس ," الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر" ,(رسالة دكتوراه في القانون العام , جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان , الجزائر , جويلية 2007) , ص 140 .

المطلب الثالث : مساهمات المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

أن مساهمات منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة جاء تحديدها وفقا لقانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الفصل السادس منه الذي نص على تدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئة, و وفقا لما جاء في قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات و الذي حدد جميع شروط و كيفيات تأسيس الجمعيات و تنظيمها و مجال تطبيقها [1] . و من خلال هذا فإن مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة تتحدد وفق هذين القانونين , فلأول يحدد مجال النشاط وحدوده و طرقه , أما الثاني فيحدد كيفية إنشاء الجمعيات البيئية.

فمن حيث النشاط فقد حددت المادة 35 من قانون 10/03 مجال نشاط الجمعيات المعتمدة قانونا في حماية البيئة و ذلك من خلال [2] :

- ✓ تحسين الإطار المعيشي .
- ✓ العمل مع الهيئات العمومية في مجال حماية البيئة و ذلك عن طريق :
  - *المساعدة .
  - *إبداء الرأي.
  - *المشاركة .

و تنحصر صور عضوية الجمعيات البيئية في [3] :

- ✓ اللجنة القانونية و الاقتصادية للمجلس الأعلى للبيئة .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات , **مرجع سابق** , المادة 1 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , **مرجع سابق** , المادة 35 .

[3] يحي وناس , **مرجع سابق** , ص 143 .

- ✓ المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري منها المؤسسة الوطنية للمياه و كذا الديوان الوطني للتطهير و هذا ما يجعل مساهمتها في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة محدودة .

و قد نصت المادة 27 من قانون الجمعيات 06/12 [1] على القانون الأساسي للجمعيات من بينه تحديد الهدف من إنشاء الجمعية , بمعنى أن الهدف من إنشاء الجمعية هو الذي يحدد مجال النشاط . و تبعا لذلك فأن جمعيات حماية البيئة تكون مساهماتها وفق مجال نشاطها حسب ما نصت عليه المادة 37 من قانون 10/03 على أن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا سواء كان مباشرا أو غير مباشر, و قد حددت هذه الوقائع بكل ما خالف التشريعات المتعلقة بـ

- ✓ حماية البيئة .
- ✓ تحسين الإطار المعيشي .
- ✓ حماية الماء و الهواء و الجو و الأرض و باطن الأرض .
- ✓ حماية الفضاءات الطبيعية و العمرانية .
- ✓ مكافحة التلوث .

أما المادة 39 من نفس القانون فقد حددت مقتضيات حماية البيئة فيما يلي [2]:

- ✓ التنوع البيولوجي .
- ✓ الهواء و الجو .
- ✓ الماء و الأوساط المائية .
- ✓ الأرض و باطن الأرض .
- ✓ الأوساط الصحراوية .
- ✓ الإطار المعيشي .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات , **مرجع سابق** .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , **مرجع سابق** , المادة 39 .

من خلال القوانين المتعلقة بالبيئة و استنادا على معطياتها فإنه يمكن تحديد ما المهام المتعددة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و التي تتمثل فيما يلي[1] :

- ✓ تقديم طلبات فتح حظيرة وطنية أو محمية وطنية .
- ✓ إنشاء المساحات الخضراء من خلال المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي .
- ✓ حفظ الصحة الحيوانية و المساهمة في استئصال الأمراض الحيوانية .
- ✓ تنظيم الصيد و حماية الثروة القنصية بين مختلف الجمعيات على المستوى المحلي و الإشراف المركزي للمحافظة على تكاثر الصيد بعد استشارة الإدارة المحلية و الحد من الصيد المحظور و محاربته .
- ✓ التدخل في حالات تلوث المياه .
- ✓ الحفاظ على التراث .

و من خلال ما سبق و حسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية فإن عدد الجمعيات الوطنية و المحلية المعتمدة في حماية البيئة بلغ 2505 جمعية أي ما يقارب 2.30 % من مجموع الجمعيات الوطنية في مختلف المجالات [2] .

---

[1] يحي وناس , **مرجع سابق** , ص 141 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية , الحياة الجمعوية و السياسية , قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية و المحلية المعتمدة , من الرابط الإلكتروني http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar , تاريخ التصفح 16 أفريل 2018 .

خلاصة :

إن العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية على اعتبار أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتحقق إلا بتحقيق حماية البيئة و أن هذه الأخيرة هي عمل حضاري يتطلب تكاثف جميع الجهود و من ذلك المجتمع المدني باعتباره أحد الأطراف الفاعلة بجانب القطاع العام و القطاع الخاص في إطار الشراكة , لذا نجد أن المشرع الجزائري خصص مساحة قانوني من أجل إشراكه في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة , إلى جانب وجود الإطار المؤسساتي لرعاية ذلك المتمثل في وزارة البيئة و الطاقات المتجددة التي تخطو قدما في توجهها الحالي نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني, و رغم ذلك فإن هناك مجموعة من العراقيل التي حالت أمام تفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن تطرقنا إلى أهم النقاط التي تلامس موضوع دراستنا حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة وفق خطة معتمدة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات من عدمها , نصل في الأخير إلى أن المجتمع المدني مر بعدة مراحل مند البدايات الأولى لنشأته إلى انبعاثته المعاصرة فأصبح مصدرا هاما على الساحة الدولية و الوطنية نظرا لأهميته , إلى جانب هذا فإن تطور الاهتمام العالمي بموضوع حماية البيئة في العقود الأخيرة و علاقتها بالتنمية المستدامة على اعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تقوم دون موارد بيئية , و الإخلال بالموارد البيئية ينعكس سلبا على تحقيق التنمية , و يعني هذا أن تحقيق التنمية المستدامة يتحقق لن بتوفير حماية بيئية , هي عمل حضاري يتطلب تضافر جميع الجهود من أجل مواجهة التحديات الكبرى التي تعيق التنمية المستدامة .

و في خضم التحول الكبير الذي عرفته تنظيمات المجتمع المدني على المستوى العالمي عامة و المستوى الجزائر خاصة , و توسع مجالات نشاطه و انتقاله من طرف الوساطة بين القطاع العام و القطاع الخاص إلى دور الشريك الفاعل في تحقيق الصالح العام , و من بين المجالات التي له دور كبير و فاعل فيها هو مجال حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة , هذا المجال الذي أولت له الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا في إطار الاهتمام العالمي , و هذا عن طريق إصدار التشريعات القانونية و المراسيم التنفيذية و وجود هياكل إدارية مهتمة بذلك و التي كان آخرها وزارة البيئة و الطاقات المتجددة و التي تسعى إلى تفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أنه كلما كان هناك مجتمع مدني فاعل كلما كانت هناك حماية للبيئة و التي عن طر يقها تتحقق لن التنمية المستدامة .

و رغم المجهودات المبذولة من طرف تنظيمات المجتمع المدني في إطار التشريعات و الأجهزة المختلفة و المسطرة من قبل الدولة إلا أن التهديدات البيئية مازالت تشهد درجات كبيرة من الخطورة في الجزائر و هذا راجع إلى اعتبارات عديدة و التي نذكر منها :

- ✓ وجود عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني في إطار حماية البيئة (2505 جمعية بيئية على المستوى الوطني) لا يعكس الأداء الحقيقي لدورها في الواقع .
- ✓ ضعف مساحة استقلال المجتمع المدني عن الدولة خاصة في مجال التمويل مما يقف حائلا أمام العديد من نشاطاته .
- ✓ ضعف الثقافة الديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني , و كذا ضعف العضوية داخلها مما ينعكس ذلك على نشاطاتها و أداء دورها في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .
- ✓ عدم تبني استرتيجية واضحة من طرف الدولة لإثبات دور المجتمع المدني و بشكل فاعل في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إطار الشراكة مع الحكومة و القطاع الخاص رغم وجود العديد من التشريعات المتعلقة بالبيئة .

إن وجود مشكلات مثل هذه تؤدي حتما إلى إعاقة دور المجتمع المدني في الجزائر من أجل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة لذلك لا بد من البحث عن استراتيجيات بديلة من شأنها تفعيل الدور الحقيقي بما يضمن لنا حماية للبيئة و عملا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

إن معرفة العلاقة التي تربط هذه المصطلحات من خلال معرفة دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر و ما يلحق ذلك من قصور , خلصنا في الأخير إلى جملة من التوصيات التي تسهم في فعاليته نذكر منها :

1) – لا بد من وجود قاعدة تشريعية حقيقية تظهر الدور الحقيقي للمجتمع المدني في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

2) – توفير الموارد المالية و المادية اللازمة و التي تسمح لتنظيمات المجتمع المدني من ممارسة نشاطاته الميدانية في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

3) – تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المدني بما يضمن تكامل الأدوار مما يحقق لنا حماية البيئة و يضمن لنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4) – تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز التربية البيئية و التوعية على اعتبار أنهما يؤديان إلى تنمية الشعور بالمواطنة لدى الفرد و هذا ما يسهم في تفعيل الدور الوقائي من أجل حماية البيئة بما يضمن لنا تحقيق التنمية المستدامة .

5) – تعزيز ثقافة التطوع ضمن تنظيمات المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام و المناهج التعليمية و المؤسسات الدينية مثل المساجد , مما يضمن لن تحقيق الاندماج المجتمعي و هدا ما يحقق لنا المصلحة العامة .

قائمة المراجع

أولا : المصادر

01 – القرآن الكريم

ثانيا : المراجع

أ / **الكتب** :

02 – أبو زيد عبد الرحمان محمد بن خلدون .**المقدمة.** تونس, الدار التونسية للكتاب و المؤسسة الوطنية للكتاب , 1984.

03 – أبو نصر الفارابي. **كتاب الملة و نصوص أخرى.** الطبعة الثانية . تحقيق محسن مهدي. بيروت, دار المشرق , 1991.

04 – أحمد الفراجي,هادي. **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة** . عمان, دار كنوز المعرفة , 2015.

05 – أحمد برواري , محمد . **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** . العراق, مطبعة زنا – دهوك ، مارس 2007 .

06 – حسن خليفة, فريال . **المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك.** القاهرة , عربية للطباعة و النشر,2005.

07 – حسين حسن, أحمد.**الجماعات السياسية و الإسلامية و المجتمع المدني** . تقديم السيد حسين .القاهرة , دار الثقافة للنشر, 2000.

08 – ديلو , ستيفن. **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني.** ترجمة ربيع وهبة . مراجعة علاء أبو زيد . القاهرة , المجلس الأعلى للثقافة, 2003.

09 – سايح, تركية. **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري.** الإسكندرية , مكتبة الوفاء القانونية , 2014.

10 – عبد الصادق , علي . **مفهوم المجتمع المدني – قراءة أولية**– . القاهرة ,مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات, 2004.

11 – عثمان الخشت , محمد . **المجتمع المدني** . مصر, شركة أمل للطباعة و النشر , 2004 .

12 – الفالح , متروك . **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية** . بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , مارس 2002 .

13 – فهمي حجازي , محمود .**أصول الفكر العربي عند الطهطاوي** . القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1974 .

14 – فوزي , سامح .**الحوكمة.** مصر, المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية , 2005.

15– لعلاوي , عيسى . **النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات البيئية** . الإسكندرية, مكتبة الوفاء القانونية , 2017.

ب / <u>المجلات و الدوريات</u> :

16 – إبراهيمي , شراف ." البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001, 2011) ", <u>مجلة الباحث</u> , العدد 12. جامعة ورقلة . 2013.

17 – الأنصاري , عبد الحميد . "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ". <u>المستقبل العربي</u>. عدد272 . أكتوبر 2001 .

18 – بوسالم , زينة ." البيئة و مشكلاتها قراءة سسيولوجية في المفهوم و الأسباب ". <u>مجلـــة العلوم الإنسانية و الاجتماعية</u> . جامعة ورقلة . العدد17. ديسمبر2014 .

19 – بوشنقير, إيمان و رقامي , محمد ." دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " , مجلة جيل حقوق الإنسان . مركز جيل البحث العلمي .العدد 2 .حزيران /يونيو 2013 .

20 – حسون محمد , عبد الله و آخرون . " التنمية المستدامة : المفهوم ,العناصر و الأبعاد" . مجلة ديالى . عدد67. 2015.

21 – حمايدي , عبد المالك ." البيئة في الجزائر الوضعية و الجهود ". مجلة آفاق العلوم . العدد 7 . جامعة الجلفة . مارس 2017 .

22 – رزيق , كمال ."دور الدولة في حماية البيئة" . مجلة الباحث . جامعة ورقلة . العدد05 . 2007

23 – طاوسي , فاطنة ."دور الجماعات المحلية و الإقليمية في الحفاظ على البيئة" . مجلة حقوق الإنسان . مركز جيل البحث العلمي . العدد 2 . حزيران / يونيو 2013.

24 – علي بني ياسين , ضرار. "فلسفة الفارابي السياسية –دراسة في علاقة الفيض بالعلم المدني" . مجلة دراسات العلوم الإنســانية و الاجتماعية . المجلد 42 . العدد 01. 2015.

25 – قناديل , أماني . " تطور المجتمع المدني في مصر " . مجلة عالم الفكر . العدد 03, 1999.

26 – مبارك , فاطمة ." التنمية المستدامة أصلها و نشأتها" . مجلة بيئة المدن الإلكترونية . العدد 13. جانفي 2016.

27 – مسعي , محمد ." سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ". مجلة الباحث . العدد 10, 2012 .

ت / <u>الملتقيات</u> :

28 – بلخير , انتصار. "الإطار المفاهيمي لحماية البيئة" . مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة من تنظيم مركـز جيل البحث العلمي . الجزائر. 30 ديسمبر 2017.

29 – زعباط , سامي و مرغيت , عبد الحميد ." آليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" . مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية : الواقع و التحديات . جامعة جيجل . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .الجزائر . أيام 28,29 فيفري 2015 .

30 – سالم , نصيرة ." الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري –دراسة ميدانية بولاية بسكرة –" . مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة من تنظيم مركز جيل البحث العلمي . الجزائر . 30 ديسمبر 2017.

31 – الفتاح عبد الوهاب العتيبي ، محمد . "منظمات المجتمع المدني – النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف" . ورقة مقدمة إلـى المشاركيـن في البرنامج التدريبي تأهيل القيادات والمنظمات غير الحكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير . جمهورية اليمن . مدينة تعز. أيـام 4–12 ماي 2009.

ث / المواثيق الرسمية :

32 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الدستور الجزائري , الصادر بالجريدة الرسمية رقم 76 . المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

33 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . الصادر بالجريدة الرسمية رقم 43 , المؤرخة في 19 جويلية 2003 .

34 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 02/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة , المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 . الصادر بالجريدة الرسمية رقم 84 , المؤرخة في 29 ديسمبر 2004 .
35 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات , المؤرخ في 12 جانفي 2012 . الصادر بالجريدة الرسمية رقم 2 , المؤرخة في 15 جانفي 2012.
36 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون البلدية 10/11, المؤرخ في 22 جوان 2011 . الصادر بالجريدة الرسمية رقم 37, المؤرخة في 3 جويلية 2011 .
37 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون العقوبات 2015.
38 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون الولاية 07/12 , المؤرخ في 21 فيفري 2012 . الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12, المؤرخة في29 فيفري 2012.
39 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المحدد لمجال تطبيق و محتوى و كيفيات المصادقة على دراسة موجز التأثير على البيئة , المؤرخ في 19 ماي 2007.الصادر بالجريدة الرسمية عدد 34, المؤرخة بتاريخ 22 ماي 2007 .

جـ / المذكرات :

40 – الأبرش , محمد ." السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية".(أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع البيئة , جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2017/2016).

41 – أهناني , فاروق ." دور المجتمع المدني في حماية البيئة –دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية لولاية ورقلة –".(مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص علوم سياسية , جامعة ورقلة , 2015/2014).

42 – بركات , كريم . " مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ".(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون , كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم الحقوق , جامعة مولود معمري , تيزي وزو , الجزائر , 2014) .

43 – بوجيت , مليكة .ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر" .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 1997) .

44 – بوسكار , ربيعة .مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر بسكرة, 2016/2015) .

45 – بولافة , حدة . "واقع المجتمع المدني الجزائري ابن الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال ", (مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية , جامعة باتنة , 2011/2010),

46 – حواس , صباح ." المجتمع المدني و حماية البيئة في الجزائر– واقع و آفاق– ". (مذكرة لنيل شهادة الماجستار في القانون العام , جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2, الجزائر , 2015/2014).

47 – خالد , جاسم إبراهيم حسن الحوسني . "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة ".(رسالة ماجستار في العلوم السياسية . كلية الآداب و العلوم . جامعة الشرق الأوسط, 2013/2012).

48 – خوذيري , نصيرة و خلوفي , أحلام ." الحوكمة المحلية –أسس و مقومات– ". (مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون , تخصص قانون الجماعات المحلية و الهيئات الإقليمية , جامعة عبد الرحمان ميرة , بجاية ,2012–2013).

49 – سايح , بوزيد ." دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر – ". (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان , 2013/2012).

50 – شماني , وفاء ." التصحر في الجزائر أسبابه و آثاره على الاقتصاد الوطني – دراسة حالة بلدية العش ولاية برج بوعريريج ".(مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ,2012/2011).

51 – كبار , عبد الله ."المجتمع المدني و دوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية – " .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إنسانية , جامعة الجزائر , 2005/2004).

52 – مشنان , عبد الكريم ." دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ".(مذكرة لنيل شهادة الماجستار إدارة أعمال و التنمية المستدامة , جامعة سطيف , 2012/2011).

53 – وناس , يحي ." الآليات القانوني لحماية البيئة في الجزائر" .(رسالة دكتوراه في القانون العام , جامعة أبو بكر بالقايد , تلمسان , جويلية 2007).

د / مواقع الأنترنات

54 – إبراهيمي , شراف ." البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001, 2011) ", جامعة الشلف , الجزائر . من الرابط الإلكتروني www.revues.univ-auargla.dz .

55 – أبو مفرح , أفنان ."ما المقصود بالمجتمع المدني ", أخر تحديث 3 أوت 2017 . من الرابط الإلكتروني http://mawdoo3.com .

56 – أسعد توفيق زيد , أحمد ." دور الجمعيات الوطنية في التوعية و الحد من المخاطر البيئية – المنظمة الوطنية و إرشاد المستهلك و محيطه نموذجا – ", مداخلة نشرت في أعمال ملتقى آليات حماية البيئة الذي نظمه مركز جيل البحث العلمي, الجزائر العاصمة يوم 30 ديسمبر 2017 , ص 15 . من الرابط الالكتروني http://jilrc.com .

57 – الأمم المتحدة . ريو+ 20 المستقبل الذي نصبو إليه. من الرابط الإلكتروني www.un.org/ar

58 – انطلاق أيام التظاهرة (البداية لنا و الاستمرارية لكم) من بوسعادة . من الرابط الإلكتروني http://www.bou-saada.info/archives/4852 .

59 – الأنظمة و التشريعات البيئية , الاتفاقيات و المعاهدات و البروتوكولات الدولية و الإقليمية, صادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة , شركة جرانيت الشرق الأوسط لخدمات البيئة المحدودة . من الرابط الإلكتروني www.pmo.gov.sa .

60–أهداف التنمية المستدامة ", لمحة تاريخية ". من الرابط الإلكترونيwww.un.org .

61 – برنامج التنمية المستدامة, مكتب الأمم المتحدة , سبتمبر 2016 . من الرابط الإلكتروني www.anu-tn.org.

62 – بلقرمي, سهام." تجربة الجزائر في حماية البيئة", مقال نشر بتاريخ 18 نوفمبر 2009 . من الرابط الإلكتروني http//:sciencesjuridiques.ahlmontada.net .

63 – بوحنية , قوي. "المجتمع المدني الوجه الآخر للممارسة الحزبية ", مقال نشر في 15 مارس 2011 . من الرابط الإلكتروني htte://bohath.blogspot.com .

64 – البيئة في القضايا العالمية . من الرابط الإلكتروني www.un.org/ar/glabalissues/enviranment

65 – تعزيز التنمية المستدامة . من الرابط الإلكتروني www.un.org .

66 – تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ", مستقبلنا مشترك" , ترجمة محمد كامل عارف , مراجعة علي حسين حجاج ,(سلسلة عالم المعرفة , أكتوبر 1989) . من الرابط الإلكتروني https://www.gulfpolicies.com/index.

67 – تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورغ , جنوب إفريقيا, 27 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 , الأمم المتحدة , نيويورك. من الرابط الإلكتروني https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691.

68 – ثقب الأزون مشكلة بيئية خطيرة قد تقضي على كوكب الأرض , أخر تعديل 08 مارس 2016 , من الرابط الإلكتروني https://www.ts3a.com/bi2a .

69 – جبريل رشاد مرعي , إسراء ." المجتمع المدني و مساهمته في تنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030" , المركز الديمقراطي العربي , أوت 2016 . من الرابط الإلكتروني http://democraticac.de/?p=35428 .

70 – جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.من الرابط الإلكترونيwww.unssc.org.

71 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ,"غرداية: زرواطي تحث النسيج الجمعوي على تضافر الجهود للمحافظة على البيئة ", بتاريخ 06 نوفمبر 2017 . من الرابط الالكتروني http://www.meer.gov.dz/ar/?p=519 .

72 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ,البيئة (التوعية و التثقيف البيئي). من الرابط الإلكتروني http://www.meer.gov.dz/ar .

73 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية , الحياة الجمعوية و السياسية , قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية و المحلية المعتمدة . من الرابط الإلكتروني http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

74 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الموارد المائية و البيئة ," السياسة القطاعية ". من الرابط الالكتروني http://mre.gov.dz .

75 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة الموارد المائية و البيئة ,"تاريخ الوزارة ". من الرابط الالكترونيhttp://mre.gov.dz .

76 – ديهوم , علي محمد و بلعيد أبو رزيزة , فتحي . " المجتمع المدني و دوره في عملية التنمية المحلية ", المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار و التنمية في منطقة الخمس , أيام 25-27 ديسمبر 2017 . من الرابط الالكتروني http://ecidiko.elmergib.edu.ly .

77 – الديوان الوطني للإحصاءات , "عدد السكان ". من الرابط الإلكتروني http://www.ons.dz/index-ar.php .

78- زايد الطبيب , مولود . "المجتمع المدني و علاقته بالديمقراطية ". من الرابط الإلكتروني https://ejtema3e.com/scientific-researches .

79 – الشبكة العربية للتنمية المستدامة ." تعاريف و مصطلحات" . من الرابط الإلكتروني http://ansd.info/main/topics.php?t_id=144 .

80 – شبيلي , فاطمة ." إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" , مجلة الأمم, القاهرة , مصر , نشر بتاريخ 09 أفريل 2017 . من الرابط الإلكتروني http://nations-news.com/ar .

81 – شكر , عبد الغفار ."نشأة المجتمع المدني و تطوره : مكوناته و إطاره التنظيمي ", موقع الحوار المتمدن , العدد985. نشرت يوم 13 أكتوبر 2004. من الرابط الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/nr.asp .

82 – الصوراني , غازي . "عصر النهضة و تطور الفلسفة الأوربية و التنوير حتى نهاية القرن 18 ", موقع الحوار المتمدن , العدد4012 , نشرت يوم 23 فيفري 2013. من الرابط الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346893 .

83 – عبد المحسن عجاج , صلاح . " التربية البيئية " . من الرابط الإلكتروني http://faculty.mu.edu.sa .

84 – عناصر و مكونات النظام البيئي , نشرت في 17 أكتوبر 2016 . من الرابط الإلكتروني http://mawdoo3.com .

85 – قسم قضايا البيئة و الأمن الدولي . دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة, نشر بتاريخ 6 نوفمبر 2015 . من الرابط الإلكتروني www.politics-dz.com .

86 – كربوسة , عمراني ." الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر" . من الرابط الإلكتروني http://www.univ-chlef.dz .

87 – المجلس الأعلى للتعليم , التنمية المستدامة . من الرابط الإلكتروني www.watfa.nat .

88 – مجموعة البنك الدولي ," المجتمع المدني ", تاريخ النشر 27 جويلية 2013 . من الرابط الإلكتروني http://www.albankaldawli.org/ar/about/partners/civil-society .

89 – محمد خليل خيري , صبري . "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و الفكر السياسي الإسلامي", من الرابط الإلكتروني https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/06/30 .

90 – مسيخ , أيوب " التنمية المستدامة في الجزائر و التحديات المطروحة أمامها ", مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية , فيفري 2018 . من الرابط الالكتروني https://giem.kantakji.com .

91 – مهري , شفيقة ." المشاكل البيئية في الجزائر ", مقال نشر بتاريخ 07 ديسمبر 2011 . من الرابط الإلكتروني www.maqalaty.com .

92 – الموسوعة السياسية ,التنمية المستدامة , من الرابط الإلكتروني www.political-encyclopedia.org

93 – الموسوعة العربية , البيئة (مؤتمرات و أنظمة). من الرابط الإلكترونيwww.arab-ency.com .

94 – هاندل , غونتر. "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ". من الرابط الإلكتروني www.un.org/law/avl .

95 – الهيئة العامة للأرصاد و حماية البيئة ." التعريف بالتوعية البيئية ". من الرابط الإلكتروني http://pme.gov.sa/ar .

96 – وثائق الأمم المتحدة ." البيئة – المؤتمرات و التقارير المتعلقة بالبيئة – ". من الرابط الإلكتروني www.research.un.org/ar .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير.....	
الإهداء	
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول:الإطار النظري و لمفاهيمي للمجتمع المدني و البيئة و التنمية المستدامة	
المبحث الأول : المجتمع المدني بين جدل الماضي و الانبعاثة المعاصر.....	09
المطلب الأول : المجتمع المدني في الفكر و الممارسة الغربية.....	09
المطلب الثاني : المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي...	14
المطلب الثالث : الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني	17
المطلب الرابع : المجتمع المدني في الجزائر	23
المبحث الثاني : البيئة بين المفهوم و الواقع.....	25
المطلب الأول : تعريف البيئة و عناصرها	25
المطلب الثاني : المشاكل البيئية	27
المطلب الثالث : الاهتمام الدولي بقضايا البيئة	29
المطلب الرابع : واقع البيئة في الجزائر – تهديدات و استراتيجيات –.....	32
المبحث الثالث : التنمية المستدامة بين التعريف و الواقع	34
المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة و خصائصها.....	34
المطلب الثاني : مبادئ التنمية المستدامة و أهدافها	38
المطلب الثالث : أبعاد التنمية المستدامة.....	39
المطالب الرابع : واقع التنمية المستدامة في الجزائر.	41
الخلاصة	43
الفصل الثاني : المجتمع المدني و حمايته للبيئة في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة	
المبحث الأول : تداخل العلاقة بين حماية البيئة و التنمية المستدامة.....	45
المطلب الأول:حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....	45
المطلب الثاني : آليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....	48
المطلب الثالث:معوقات التنمية المستدامة في الجزائر و أثرها على حماية البيئة.....	54
المبحث الثاني:المجتمع المدني في الجزائر كفاعل في حماية البيئة وتحقيق التنمية	57

المستدامة.....	
المطلب الأول : آلية عمل المجتمع المدني لحماية البيئة في الجزائر.....	57
المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر.....	61
المطلب الثالث : معايير فعالية منظمات المجتمع المدني غي حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....	64
المبحث الثالث : شراكة المجتمع المدني قي حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....	66
المطلب الأول : علاقة المجتمع المدني بالقطاع العام و الخاص في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.....	66
المطلب الثاني : مبادئ و أهداف المجتمع المدني في إطار الشراكة في ظل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.....	70
المطلب الثالث : مساهمات المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.....	73
الخلاصة	76
الخاتمة	77
قائمة المراجع	81
فهرس المحتويات	93

الملخص :

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة يعتبر من المواضيع الشائكة نظرا لما يتعرض له عالمنا من تهديدات للبيئة تعيق مسار التنمية المستدامة . و تسعى الدولة الجزائرية في إطار السعي العالمي إلى إيجاد الحلول لذلك من خلال مؤسساتها و تشريعاتها في هذا المجال و عن طريق تدعيم العلاقة التشاركية بين القطاعات الثلاثة المتمثلة في القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني , هذا الأخير الذي تنوعت أنماطه و أنشطته و أصبح من الضروري احتضانه لقضايا البيئة نظرا لاحتكاكه المباشر بالأفراد المجتمع . و من منطلق العلاقة التي تربط المتغيرات الثلاثة فإن الإشكالية المطروحة هنا هي ما هو دور المجتمع المدني في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ؟ , و اندرجت تحتها تساؤلات فرعية حول مضامين المتغيرات الثلاثة , و هل يمكن للمجتمع المدني أن يفرض نفسه كفاعل أساسي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ؟ . و وفقا لذلك قسمت الدراسة إلى فصلين أساسيين تضمن الأول الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و حماية البيئة و التنمية المستدامة , أما الفصل الثاني فقد تضمن المجتمع المدني و حماية البيئة من أجل تنمية مستدامة . و قد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الظاهرة , و كذا المنهج التاريخي في العودة بالتاريخ إلى جذور الظاهرة و نشأتها. و توصلت في الأخير إلى التوصيات منها توفير قاعدة تشريعية تظهر الدور الحقيقي للمجتمع المدني في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة , مع توفير الموارد المالية و المادية اللازمة لممارسة نشاطاته الميداني , و هذا في إطار تفعيل آليات الشراكة بين الفواعل الثلاثة بما يضمن لنا تكامل الأدوار فيما بينها , مع تعزيز ثقافة التطوع ضمن منظماته , بما يسمح لنا من تفعيل دوره في التربية و التوعية البيئية . و بهذا نضمن حماية بيئية مما يضمن لنا تحقيق التنمية المستدامة .

تم بحمد الله